كتابك

٢٧

د. خليل صابات

الصحافة مهنة ورسالة

دار المعارف

هذا الكتاب

لا يوجد تعريف [illegible] للصحافة [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] هذه [illegible]

[illegible]

[illegible] هي [illegible] الكلمة [illegible] والفكر

والعقل [illegible] الصحافة في مقدمة وسائل

[illegible]

وهذا الكتاب [illegible] للصحافة

[illegible]

١٠

كتابك ٣٧

رئيس التحرير أنيس منصور

د. خليل صابات

الصحافة مهنة ورسالة

دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

الصحـــافة

لا يوجد تعريف دقيق للصحافة ، فبعضهم يعتبرها حرفة ، وبعضهم الآخر يعرفها بأنها فن ، فى حين يؤكد المثاليون أنها رسالة قبل كل شيء ، وسواء كانت الصحافة فناً أوحرفة أو صناعة أو رسالة أوكل ذلك معاً ، فإنها استعداد طبيعى قبل كل شيء ، فالإنسان يولد صحفياً ، أى أنه يجب أن تتوافر فيه الموهبة أولاً قبل أن يمر بفترة تأهيل أوتدريب . ويخطئ الشاب الذى يعتقد أن حصوله على بكالوريوس أو ليسانس الصحافة سوف يفتح له أبواب المؤسسات الصحفية على مصراعيها ، وسوف يوليه أعلى مراكزها . إن الشهادة* هى مجرد وثيقة تثبت أن صاحبها درس العلوم الصحفية واجتاز امتحاناتها بنجاح ، ولكن على صاحبها بعد ذلك ، أن يثبت أنه صحفى بالسليقة وأن الدراسة صقلت موهبته وجعلته أهلا لمهنة البحث عن المتاعب .

الصحافة إذن هى رسالة قبل كل شيء ، ثم موهبة واستعداد وفن وعلم ، وهى المهنة الصحفية (إذا كانت صادها مكسورة) ، وهى مجموعة ما ينشر فى الصحف (إذا كانت صادها مفتوحة) .

أما الصحيفة فهى نشرة تطبع آليًا من عدة نسخ وتصدر عن مؤسسة وتظهر فى مواعيد منتظمة ، وذات طابع جماهيرى وفائدة عامة . وهى

تنشر الأخبار وتفسرها وتذيع الأفكار وتحكم على الأشياء وتقدم المعلومات بقصد تكوين جمهورها والاحتفاظ به . فوظائف الصحافة هى : الإعلام والتوجيه والتعليم والتسلية . ويضيف بعضهم إلى هذه الوظائف وظيفة خامسة وهى الإعلان . والمفروض ألا تسيطر وظيفة على سائر الوظائف . والصحيفة الناجحة هى التى تعرف كيف تنسق بين كل هذه الوظائف .

الخدمات التى تقدمها الصحف

إن أكثر من ستين مليون نسخة جريدة تباع يوميًّا فى الولايات المتحدة وكندا ، أى أكثر من عشرين مليار نسخة فى السنة . وهذه الكميات من النسخ المباعة هى أكثر بكثير مما يباع من السجائر وشفرات الحلاقة والعلك . إن حوالى تسعمائة مليون دولار تصرف على الصحف فى أمريكا الشمالية ، أى ٧٥ مليوناً فى الشهر و ١٨ مليوناً فى الأسبوع ، وهى أكثر مما ينفق على وسائل القراءة الأخرى مجتمعة .

ولو أتيح للصحفيين الذين عاصروا نشأة الصحف أو ميلادها أن يعودوا إلى الحياة اليوم ويشهدوا التقدم الهائل الذى حققته الصحف لصعب عليهم أن يصدقوا ما تراه عيونهم . لقد اتسع مجال الخدمات الصحفية بحيث أصبح يشمل كل أوجه النشاط الإنسانى .

فالصحافة تخبر بالوقائع الهامة ، فتعلن عن موعد انعقاد الاجتماعات ومكانها ومواضيعها ، وتسجل أخبار المواليد والوفيات والزيجات والحقائق الحيوية عن الأحداث العادية . وهى تنبه إلى مواعيد محاسبة الضرائب وإلى موعد تسجيل المواطنين أسماءهم فى كشوف الانتخابات . وتعلن عن الانتخابات وتبين مراكز الاقتراع . وتحيط الأهالى والأولاد علماً بموعد افتتاح المدارس وأين ومتى يسجل التلاميذ أسماءهم فى مراحل الدراسة المختلفة. وهى تستثير اهتمام الجمهور بالعطلات والأعياد وبرامجها. وتنشر مواعيد اجتماعات الجمعيات العمومية المختلفة من سياسية ودينية وثقافية وفنية وغيرها . وهى تعلن عن مواعيد المباريات الرياضية .

إن هذه النشرة الجماهيرية المتغيرة يتم إيصالها حتى باب منزل القارئ ليطالعها متى شاء . غير أن السرعة ، ولاسيما الدقة ، أساسيتان فى تجميع الأخبار وتقديمها . هذه الأخبار التى تهم دائماً بعض الناس .

وفضلا عن ذلك فإن الصحافة تثقف قراءها وتعلمهم . فهى تعلم التاريخ والجغرافيا والاقتصاد وعلم النفس والسياسة والطب والزراعة والاقتصاد المنزلى والأرصاد الجوية وغيرها . . وخلال أعمدة الصحيفة يتحدث الطبيب عن الأمراض النادرة والعادية ، ويبين طرق الوقاية منها وعلاجها . ورجل الأرصاد الجوية يبشر هؤلاء الذين سيقومون بنزهة خلوية بأن يومهم سيكون جوه صافياً ، وينبئ الزارع بهطول الأمطار وينبهه إلى جمع محاصيله فى الوقت المناسب حتى لا تتلف ، فينقذه من

خسارة محققة . وتقدم الصحيفة إلى قارئاتها آخر وصفات التجميل . وتخصص الأعمدة للسلوك الإنسانى والأحداث السياسية . ويجد القارئ فى العادة بعض النصائح العملية الخاصة بزراعة الحدائق أو بالزراعة عامة . إن مثل هذه الخدمات الهامة التى تقدمها الصحيفة تتطلب دقة فى البحث ومقدرة على حسن الانتخاب والتوجيه .

والصحف تبعث الحياة فى الأخبار. فالأحداث البسيطة يمكن أن يضفى عليها المحرر الطابع الدرامى بتفاصيل متقنة ذات طعم . والصور الفوتوغرافية للأفراد والجماعات والمناظر والخرائط والرسوم البيانية تجعل الأخبار أقرب إلى الفهم وذات معنى أو مغزى .

وفى أثناء الحروب تقوم وكالات الأنباء والمراسلون الخاصون بوصف البلاد التى تعسكر فيها القوات المحاربة وعادات شعوبها وتقاليدهم . وهكذا يعفى قارئ الصحيفة من الرجوع إلى الأطالس أو غيرها من الكتب ليشبع رغبته فى الحصول على معلومات إضافية .

إن الحياة تدب فى الأنباء المنشورة فى الصحيفة التى تعمل على تقريب الشخصيات المشهورة على الصعيدين القومى والعالمى من قلوب القراء ، وذلك بنشر قصص إنسانية عن حياتهم الخاصة والعامة .

وعندما افتتحت الأمم المتحدة المركز الصحفى داخل مبناها فى نيويورك سنة ١٩٥١ ، والذى تكلف مائة مليون دولار ، أعلن رؤساء الدول الذين حضروا حفل الافتتاح أن « دور الصحافة فى إعلام الناس

فى أنحاء العالم لهو غاية فى الأهمية ، إن كل صحيفة هى دائرة معارف للتاريخ المحلى وللحركات العالمية » .

ولتقديم خدمة على هذا المستوى من الأهمية ، فإنه لابد من بذل قدر كبير جداً من العمل والجهد . إن هذه الأخبار الحيوية لا تقفز إلى أعمدة الصحيفة وتقبع فيها من تلقاء نفسها . فلابد من جمعها وكتابتها ونشرها فى اللحظة المناسبة لتكون موضع تقدير وفائدة .

كما أن الصحافة تؤثر فى الرأى العام . فنى أغلب الصحف يدعى الناس للتعبير عن ذواتهم فى الموضوعات التى تهم المجتمع بوجه عام . وخلال المقال الافتتاحى يفسر المحرر أفكار المجتمع الذى يخدمه . فالمحرر يتكلم والقراء يردون عليه . وهكذا يستقبل الجمهور آراء كلا الطرفين . وهذه خدمة ديمقراطية حقيقية تحتاج إلى تفهم وشجاعة ونقاوة ودبلوماسية .

والصحافة كذلك تزيد من رفاهة المجتمع . فتقوم الصحيفة بوضع برنامج للمجتمع الذى تصدر فيه وتنظم هذا المجتمع لكى ينفذ هذا البرنامج وتعمل على زيادة نموه ، وتعلن عن مصادر قوته على العالم الخارجى ، وتبين أخطاء المجتمع ونقاط ضعفه لأفراده . فالصحافة تنظم وتعلم وترقى وتثرى . وفى معظم المجتمعات تفسح الصحافة مكاناً من صفحاتها لدعم الحملات التى تهدف إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لمشروعات التنمية التى تعود بالخير والنفع على المجتمع .

والصحافة تخدم كما لو كانت مؤسسة شبه عامة . إن الصحافة فى الديمقراطيات الليبرالية ليست خدمة عامة تخضع لترخيص الحكومة ولسائر اللوائح الأخرى ، ولكنها من بعض الاعتبارات تعمل وكأنها خدمة عامة . ففى المجتمعات التى تنتشر فيها الصحف انتشاراً واسعاً وتبذل مجهوداً كبيراً من أجل رفاهية هذه المجتمعات لا تكون أقل أهمية من مؤسسة أو هيئة التليفونات ومصلحة الإضاءة وتوليد القوة أو مرفق المياه أو الغاز . إن تسليط الصحافة الأضواء على أخبار اليوم وأحداثه يهتم بها الجمهور بالقدر الذى يحرص فيه على أن يتزود بالتيار الكهربائى من محطة توليد القوة التى تتبعها المنطقة التى يقطنها .

بيد أن هناك فرقاً ين المؤسسة الصحفية والمرفق العام . فمعظم دساتير العالم تكفل – من حيث المبدأ – حرية الصحافة . أما المرفق العام فترخص به الحكومة وقد يتعرض هذا الترخيص للتغيير أوللتعديل والرقابة والإلغاء .

والصحافة تقدم الإعلانات . فالإعلان قوة أحدثت انقلاباً فى الصناعة والتجارة بالحث على التنافس الذى يؤدى إلى فاعلية أكبر وإلى إنتاج أغزر وأفضل بسعر أقل .

والصحافة تنشط الأعمال حين تسهل عملية الشراء وتجعلها ذات فائدة بالنسبة لقرائها خلال الإعلانات التى تنشرها على صفحاتها ، فإنها – أى الصحافة -- تتيح اتصالا طيباً وملائماً ين البائعين والشارين .

إن القارئ يتسوق من أعمدة الجريدة بأكثر مما يتسوق من محال البيع . والفرق أن التسوق من أعمدة الصحيفة يوفر على الشارى مهمة الانتقال من دكان إلى آخر بحثاً عن الصنف الذى يرغب فى اقتنائه .

إن مئات الآلاف من الجنيهات تصرفها المؤسسات التجارية على الاعلانات فى الصحف ، وهذا الرقم فى ارتفاع مستمر على الرغم من منافسة الراديو والتليفزيون وانتزاعهما لجزء من ميزانيات الإعلانات التى كانت مخصصة للصحافة .

والصحافة تحافظ على اهتمامات الجمهور . وآية ذلك أن ضباط الأمن يلاحظون أنه بدون رأى عام مؤيد يصعب عليهم القيام بمهامهم على خير وجه . وهم يلاحظون أيضاً أن النشر هو خير وسيلة لمنع الجريمة أو الإقلال منها . ويعرف رجال الأمن أن الصحف تستطيع أن تساعدهم -وهى تساعدهم بالفعل- بطرق كثيرة ، وذلك حين تنشر عنهم كلاماً طيباً إذا كان عملهم يستحق هذا الإطراء ، وحين تؤجل عن قصد التهديد بحملة دعاية واسعة ضدهم إذا قصروا فى أداء واجبهم ، وحين تحذر الجمهور من النشاط الإجرامى ، وحين تساعد الشرطة على القبض على المجرمين ، وحين تحمى الأبرياء من محاكمات ظالمة . وأن رجال الحكومة يعلمون أن الصحف الجيدة سريعة فى فضح التقصير والإهمال فِى أداء الوظيفة كسرعتها فى الثناء على العمل الجيد .

والصحافة تدافع عن الحقوق الدستورية . فخير امتياز وصل إليه

إنسان النصف الثانى من القرن العشرين هو حقه فى أن يتكلم بحرية . وقد اختصت الصحافة بهذه الحرية التى تتميز بها عن غيرها من المؤسسات والهيئات . وهى لذلك تدافع عن كل تعد على حرية الإنسان وتهاجم كل انتقاص لنصوص الدستور. وتعلى مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين. وتشيد بالحريات شريطة ألا تؤدى إلى الفوضى . . .

أقسام الدار الصحفية

تتكون الدار الصحفية عادة من خمسة أقسام أو إدارات ، يعمل فيها أشخاص تدربوا تدريباً خاصاً ، سواء عن طريق الدراسة المنتظمة أو عن طريق الخبرة . وهذه الأقسام هى : التحرير ، القسم التجارى ، قسم الترويج والتنمية ، القسم الميكانيكى ، القسم الإدارى .

فكل المواد المقروءة ، أى كل ما هو تحرير عدا الإعلانات ، يصب فى قسم التحرير مما يؤدى إلى تقسيمات كثيرة أخرى داخل هذا القسم . ويتوقف عدد هذه التقسيمات الداخلية على حجم الصحيفة ذاته . فالصحيفة الكبرى ينقسم التحرير فيها على وجه العموم إلى خمسة أقسام هى :

قاعة الأخبار : إن جميع الأخبار العامة يتم إعدادها أو صنعها داخل قاعة الأخبار. وتحمل إليها الأخبار العالمية والقومية والوطنية والمحلية عن

طريق المبرقة أو الكاتبة السلكية (التلبرنتر أو التليتايب) حيث تقطع وتستخدم حسب حاجة التحرير. ويكلف محرر أخبار المدينة المخبرين أو المندوبين بتغطية الأخبار المحلية. وتصل الأخبار عن طريق التليفون والتلغراف وعن طريق المقابلات الشخصية. إنها قاعة تكثر فيها الحركة والضوضاء من الصباح الباكر حتى مثول الجريدة للطبع. وكلما اقترب موعد الطبع ازداد الضجيج والعجيج وازدادت سرعة المحررين حتى لا يفوتهم الوقت.

وتهتم الصحف الكبرى بإنشاء أقسام متخصصة فى أنواع معينة من الأخبار، مثل أخبار الموسيقى والفن والمال والزراعة والسينما والراديو والتليفزيون إلخ. وتفرد الصحف أيضاً أبواباً لأخبار المجتمع والرياضة. وبعض الصحف تخصصْ للرياضة أكثر من صفحة يوميًّا لشدة إقبال جمهور القراء على هذا النوع من الأخبار.

قاعة إعداد الأصول (المطبخ الصحفى) : تكون هذه القاعة فى العادة داخل قاعة الأخبار، ولكن تنفصل عنها بحاجز زجاجى. وفى هذه القاعة يقدم المخبرون أو المندوبون قصصهم الخبرية ليراجعها محرر أخبار المدينة ويفحصها قارئو الأصول ذوو الخبرة الواسعة فى هذا المجال، فيحذفون مالا لزوم له من الكلمات والجمل، وخاصة ما كان منها غير مناسب، ويصححون الهجاء وعلامات التنقيط، ويتحققون من صحة الوقائع ويبينون الفقرات ويكتبون العناوين الرئيسية، وحين يتم إعداد

النص توطئة لإرساله لقاعة الجمع (صف الحروف) يتم تعيين الصفحة التى سوف ينشر فيها .

قاعة التحرير : وفى قسم آخر من إدارة التحرير أو فى غرفة من غرفها يجلس رئيس التحرير وكبار المحررين ويتألف منهم مجلس التحرير . وهم يقدمون المواد التى تنشر فى الصفحة المخصصة للمقالات ، بما فى ذلك الأعمدة والأركان ونقد الكتب ورسائل القراء . وهم يكتبون الافتتاحيات التى تعكس رأى الصحيفة فى الأحداث الهامة .

قسم التصوير : يعمل فى الصحف الكبرى عدد كبير من المصورين الفوتوغرافيين الذين يتلقون التعليمات من محرر الصور ومحرر أخبار المدينة أو من مدير التحرير . ولابد من تهيئة مكان لأجهزة التصوير وللغرفة المظلمة لتحمض الأفلام فيها وتطبع . وهذا القسم يعمل جنباً إلى جنب مع قاعة الأخبار .

المكتبة والمعلومات : يتصل هذا القسم بقسم الأخبار ، لاسيما فى الصحف وتودع فيه القصاصات بعد تبويبها وتنسيقها ليسهل العثور عليها .

وفى زمن الحرب يقوم العاملون فى هذا القسم بحفظ صور المعارك الحربية والجنود فى معسكراتهم أو فى أثناء العمليات الحربية. كما يعنون بحفظ صور الضباط الكبار. ولابد كذلك من حفظ صور رجال الدولة البارزين على الصعيد القومى والدولى . وتحفظ فى هذا القسم أيضاً صور أماكن العبادة والأبنية المدرسية والأبنية العامة وصور الجسور والكبارى

والقناطر والسدود والطرق الرئيسية والحدائق العامة ، وكل ما يمكن الرجوع إليه فى يوم من الأيام .

وتحتفظ المكتبة الصحفية كذلك بكتب المراجع مثل دوائر المعارف وتاريخ الدولة التى تصدر فيها الصحيفة كاملا ومفصلا . كما تحتفظ بتاريخ المدينة أو المحافظة التى تقوم فيها الصحيفة ، وخرائط العالم مفصلة ومجددة والتقاويم العالمية المختلفة ، وكتاب يحوى المقتبسات الشهيرة وقواميس حديثة وكتب فى العمليات العسكرية ، ومجلات المراجع وصحف الاقتصاد والتجارة . وكلما ازدادت أهمية الصحيفة ارتفع قدر مكتبتها وأرشيفها .

وفى مكتبات الصحف الكبرى مجموعات أهم الصحف اليومية والأسبوعية وكذلك مجموعات المجلات ، بعد أن تكون قد صورت على الميكروفيلم أو الميكروفيش حتى لا تحتل مساحة كبيرة ولا يمكن لمكتبة الصحيفة أن تستغنى بوجه خاص عن مجموعات الصحف المنافسة .

القسم التجارى : يسهر القسم التجارى فى الصحيفة على حسن سير العمل فيها وفى إنتاجيتها ، فهو يراقب المبيعات والإيرادات . ويتسلم الأموال وينفقها ويستثمرها . وله حق الإشراف على كل نشاط متصل بالناحية التجارية فى الصحيفة ، بما فى ذلك الإعلان والتوزيع والطباعة التجارية . وداخل القسم التجارى عدة إدارات ، هى :

إدارة الإعلان : تعتبر إدارة الإعلان أهم إدارات القسم التجارى ،

وتنقسم بدورها حسب أنواع الإعلانات . فهناك أولا المجموعة التى تعد الأصول الإعلانية وتبيع المساحات للمعلنين المحليين . وهى تتعامل مع التجّار المحليين وأصحاب المصانع المحلية والمؤسسات التى تقدم الخدمات المختلفة فى المنطقة التى تصدر الصحيفة فيها . وهناك ثانياً قسم الإعلانات العامة ويسمى فى أحيان كثيرة قسم الإعلانات القومية أو الأجنبية . ويقصد بالإعلانات القومية تلك التى تأتى من كافة أنحاء الدولة ، لا من المدينة أو المحافظة التى تصدر الصحيفة فيها ويبحث هذا القسم عن الإعلانات خارج منطقة انتشار الصحيفة ، كإعلانات المصانع والشركات التى توزع منتجاتها على المستوى القومى ، ويهمها أن يكون لها موزعون فى المدينة أو المنطقة التى تصدر الصحيفة فيها . وثمة قسم يعنى بالإعلانات المبوبة ، وهى مصدر هام من مصادر إيرادات الصحيفة ، وسبب من أسباب رواجها . فبعض الناس يشترى الصحيفة لقراءة هذا النوع من الإعلانات والاستفادة بها . وتخصص بعض الصحف قسماً للإعلانات الحكومية والقضائية التى لاتزال ، فى بعض البلاد ، تشكل جانباً هاماً من جوانب تمويل الصحيفة . .

إدارة التوزيع : إن التوزيع هو الدم الذى يغذى الصحيفة ، فلولاه لا لا يمكن لأى صحيفة أن تحصل على إعلان واحد . وبدون الاعلان لا تستطيع صحيفة تصدر فى بلد رأسمالى أن تعيش وتزدهر .

وتنقسم إدارة التوزيع إلى عدة وحدات . وأهم هذه الوحدات هى

التى تباشر التوزيع فى المدينة . وإن جعل الناس يرحبون بالصحيفة كل يوم مهمة شاقة وتحتاج إلى جهد وعدد كبير من العاملين وإشراف دقيق ، فضلاً عن العمل المتواصل . وفى الصحف الكبرى يستخدم مئات من الصبية والرجال فى توزيع الصحيفة فى حين يقوم آخرون بمهمة البيع والتحصيل .

قسم الطبع التجارى : إلى جانب طبع الصحيفة أو الصحف التى تصدر عن الدار الصحفية ، تقوم مطبعة الدار بإنجاز أعمال الطباعة التجارية للغير ، فهى تطبع صحفاً ومجلات ونشرات وإعلانات وبطاقات دعوة ومطبوعات تجارية وغيرها بالأجر لمن يريد . وهذا النشاط الإضافى والمثمر يقتضى من دار الصحيفة أن تخصص له قسماً قائماً بذاته بحسابات مستقلة عن حسابات الجريدة . ويحدث كثيراً أن يغطى دخل هذا القسم جانباً كبيراً من نفقات الدار الصحفية ويكون سبباً فى استمرارها على الرغم من عدم انتشارها انتشاراً كافياً .

قسم الترويج والتطوير : يؤخذ على الصحف أحياناً أنها لا تتعاطى الدواء الذى تصفه دائماً لغيرها . فهى تحث الناس على الإعلان ، ولكنها قلما تعلن هى عن نفسها . وإذا كان هذا الأمر صحيحاً فى الماضى ، فإن صحف اليوم لا تتوانى لحظة واحدة فى الإعلان عن نفسها . وأننا نرى معظم مديرى الصحف يشيدون بصحفهم ويعملون على تحسينها كلما كان ذلك ممكناً . فهم يوجهون أنظار القراء إلى الإعلانات المبوبة وإلى الفائدة

التى يمكن أن تعود عليهم من قراءتها أو استخدامها . كما يرشدون التجار إلى خير السبل لتسويق السلع التى يعرضونها للبيع . وكذلك فهم يوجهون أنظار القراء إلى كل خبر جديد أو باب مبتكر أو طرفة من الطرائف التى لم يسبق نشرها ، ويحثون القراء على إرسال أعداد الصحيفة إلى أقربائهم وأصدقائهم على سبيل الهدية المفيدة .

لقد أصبح التطوير نوعاً من التخصص فى هذه الأيام . فالإدارة التى تستطيع أن تبتكر وسيلة جديدة لترويج صحيفتها وتنظم الحملات لهذا الغرض ، تكون محل تقدير من الجميع . فلا يمكن لصحيفة اليوم ، مهما تبلغ من رواج ، أن تستغنى عن الترويج والتطوير .

القسم الميكانيكى : إن الآلات الحديثة تنجز اليوم معظم ما كانت تنجزه الأيدى من عدة سنوات . ففى كل عام تكتشف وسائل ميكانيكية حديثة توفر الوقت والجهد وتحسن نوعية العمل والإنتاج .

ويتشعب هذا القسم إلى أربع شعب رئيسية ، هى : قاعة الجمع أو صف الحروف ، وورشة صب الفورم ، وورشة الحفر أو صنع الأكلشة ، وورشة الطبع .

فالأصل المخطوط المرسل من قسم الأخبار أو إدارة الإعلانات ، ينزل أولا إلى قاعة الجمع حيث يوزع على آلات الجمع السطرى المعروفة باللينوتايب أو الأنترتايب . أما الصور والرسومات فإنها ترسل إلى ورشة الحفر لتصنع منها الأكلشة . والإعلان عادة يجمع بآلة صف الحروف أو الجمع

السطرى أو باليد . وكل ذلك يوضع فى مستطيل من الصلب يتسع أو يضيق حسب الرغبة ، ويسميه أهل الصنعة (فورما) ، ومساحة هذه الفورما تساوى مساحة صفحة من جريدة يومية ، ثم تشد (الفورما) بوساطة مفاتيح خاصة بحيث يصبح البرواز والمادة المحصورة فيه جزءاً واحداً لا يتجزأ . وترسل فورم الصفحات بعد ذلك إلى ورشة السبك حيث تسبك على شكل نصف أسطوانة ، إذا كان الطبع يتم بالطابعات الدوارة (الروتاتيف) ، أما إن كانت الصحيفة تطبع على طابعات مسطحة ، فإن (الفورما) ترسل إلى المطبعة دون أن تسبك فى قالب أسطوانى .

الإدارة : يقوم تنظيم الصحيفة على عدة عمليات مستقلة ، لابد من أن تنسق بوساطة وحدة إدارية إذا أريد للصحيفة أن تعمل على خير وجه .

ويتولى إدارة الصحيفة أصحابها وهيئتها التنفيذية (مجلس الإدارة) وهم يقومون برسم سياستها وتوحيدها لكى تسير فى خط مستقيم بعيداً عن الأهواء والأغراض .

وتمارس الإدارة سلطتها على كل أقسام الصحيفة وإداراتها . فرئيس التحرير والمدير التجارى مسئولان مباشرة أمامها . ويشرف الأول على الجانب التحريرى إشرافاً كاملا ، فى حين يشرف الثانى إشرافاً كاملا أيضاً على الجانبين التجارى والمالى من الصحيفة . أما مدير القسم

الميكانيكى الذى يتولى شئون قسم الإنتاج فيكون فى أغلب الحالات مسئولا أمام المدير التجارى لا أمام الإدارة مباشرة .

ومن أهم مسئوليات الإدارة العمل على أن يكون كل قسم فى الصحيفة قائماً بعمله على خير وجه ، وأن يكون مدركاً للعلاقة الوثيقة التى تربطه بالأقسام الأخرى .

ولابد أخيراً من الإشارة هنا إلى أن هذا التنظيم الشائع فى معظم الصناعات لا تسير الصحف عليه بحذافيره . فكل صحيفة تختار نمطاً من التنظيم يتفق وطبيعتها أو ظروفها . فشكل التنظيم الذى يصلح لصحيفة قد لا يصلح لصحيفة أخرى . لذا كان من الواجب دراسة حال كل صحيفة قبل اختيار التنظيم الذى يناسبها .

الخـــــــبر

الخبر هو الأساس فى الصحافة . وقد ظل زمناً طويلا الوظيفة الأولى والوحيدة للصحافة . فالرغبة فى المعرفة هى ميل أصيل فى الإنسان . والصحافة ترضى حاجة أساسية من حاجاتنا وهى معرفة ما يدور حولنا . إنها تسجل الوقائع وتذيع أخبارها لتحيط الناس علماً بها .

ما الخبر إذن . . الخبر هو الحدث الصالح للنشر ، أى الحدث الذى يتميز بالفائدة والأهمية والجدة والصدق . والصحفى الماهر هو الذى يحسن اختيار الخبر من بين مئات الأخبار التى تتكدس على مكتبه كل يوم . إن الأحداث التى تسترعى الاهتمام هى التى تخرج عن المعتاد ، هى التى تحدث تغييراً فى المجتمع الصغير أو الكبير ، هى التى تفيد أكبر عدد ممكن من القراء . وهكذا نستطيع أن نقول إن الخبر الذى ينطوى على جديد ويهتم به العدد الكبير من الناس ، ويتصل بمصالحهم الشخصية أو بمجتمعهم ، هو خبر جدير بالنشر . وقد يكون الخبر هامًّا ، ولكنه قديم ولم يذع إلا بعد وقوعه بأسبوع أو أسبوعين أو سنة لأسباب سياسية أو أمنية . وقد يكون الخبر جديداً ، ولكنه لا يهم إلا أسرتى أوجيرانى أو أهل الحى على أكثر تقدير .

وخلاصة القول أن الخبر الذى يستحق النشر ، هو الخبر الذى يكون

ذا أهمية بالنسبة للمجتمع . والأهمية تكون على درجات ، فهناك خبر غاية فى الأهمية وهناك خبر مهم ، وخبر متوسط الأهمية وخبر أهميته محدودة وهكذا . . والأهمية نسبية بطبيعة الحال ، فإذا ارتفع سعر البن فى الأسواق العالمية مثلا ، فإن أهمية هذا الخبر لا تكون فى مستوى أهمية خبر ارتفاع أسعار النفط ، لأن تأثير الخبر الأول أقل من تأثير الخبر الثانى ، ولكنه يكون مع ذلك ذا أهمية كبيرة بالنسبة للدول التى تزرع البن وتصدره ، وبالنسبة للشعوب التى تشرب القهوة بكثرة .

وفى المجتمعات التى تؤمن بالديمقراطية الليبرالية نجد الصحافة تهتم اهتماماً كبيراً بأخبار الفضائح . أما صحافة الديمقراطيات الشعبية فإنها لا تنشر هذا اللون من الأخبار إلا إذا كان فى نشرها تأييد أو دعم لنظريتها ، كأن تعلق على خبر فضيحة وقعت فى دولة ديمقراطية ليبرالية بأنها نتيجة للنظام السياسى والاقتصادى الذى تسير عليه هذه الدولة .

وثمة أخبار ذات أهمية مطلقة أو عامة مثل أخبار غزو الفضاء وأخبار الاختراعات والاكتشافات التى تهم البشرية بكاملها .

وتزيد الضخامة من أهمية الخبر . فإذا وقع زلزال تهدم من جرائه منزل واحد ولم تحدث فيه إصابات ، أو كانت الإصابات طفيفة ، فإن الخبر لا ينشر ، وإن نشر فإنه يحتل أربعة أو خمسة أسطر من الصحيفة . ولكن الأمر يختلف لو كان الزلزال شديداً وذهب ضحيته المئات أو الألوف من الناس . هنا يصبح الخبر رئيسيًّا وينشر فى الصفحة الأولى من

الجريدة ، وتهتم به النشرات الإخبارية . وكلما زادت خبرة الصحفى وتجربته ، زاد إحساسه بأهمية الخبر . وهذا ما يطلق عليه اسم الحاسة السادسة .

وهناك أخبارتعيش يوماًواحداًثم تنطفئ ، وهناك أخبار تعيش أياماً بل شهوراً . فخبر قيام أحد الوزراء بتفقد أعمال وزارته ونشاطها فى منطقة من المناطق ، هو خبر لا يعيش إلا يوماً واحداً . أما خبر فضيحة سياسية كبيرة أو حرب أهلية ، فإنه خبر يعيش طويلا . والمخبر أو المندوب الصحفى الناجح هو الذى يعرف متى يتوقف عن متابعة الخبر لأن تفاصيله الجديدة لم تعا تثير اهتمام القراء .

ويمكننا أن نخرج مما تقدم بأن الخبر الذى يستحق النشر هو الخبر الجديد الذى يهتم به الجمهور ، الفريد ، الغريب ، المثير للخلاف فى الرأى ، الشائق ، الإنسانى ، المغير ، المثير للفضول .

مصادر الأخبار :

من أين يحصل المخبر أو المندوب الصحفى على الأخبار . . قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نؤكد على أن شخصية المخبر أو المندوب وأخلاقه تلعب دوراً كبيراً ، بل أساسيًّا فى هذا المجال .

وكلما كانت هذه الشخصية وهذه الأخلاق قوية ، سهل على صاحبها الحصول على الأخبار ، وذلك أن مصدر الخبر يهمه جداً أن

يتعامل مع إنسان يقدر المسئولية ، فلا يشوه الخبر أو يحرفه أو لا يذيع سراً اؤتمن عليه . فكثيراً ما يحدث أن يشترط المصدر على المندوب ألا ينشر تفصيلا معيناً لأن فى نشره ما يسىء إلى الصالح العام ، وعلى المخبر فى هذه الحالة أن يحفظ السر ولا يفرط فيه أيًّا كانت المغريات . وبهذا يحوز ثقة مصدر الخبر وتقديره ويحتفظ به .

وأهم الجهات التى يطرق المخبر الصحفى أبوابها بحثاً عن الأخبار هى : القصر الملكى إن كان نظام الحكم ملكيًّا ، ورئاسة الجمهورية إن كان نظام الحكم جمهوريًّا ، ورئاسة الوزراء والوزارات المختلفة ، المجلس النيابى ، المحاكم ، المؤسسات العامة ، مراكز الشرطة ، النوادى الاجتماعية والرياضية ، الشخصيات اللامعة فى المجالات المختلفة ، المطارات والموانئ .

وتستقى الصحيفة أخبارها الخارجية من وكالات الأنباء . فلا توجد صحيفة واحدة فى العالم تستطيع بوسائلها الخاصة أن توفر لقرائها جميع الأخبار الخارجية أو الدولية . وتتعهد وكالات الأنباء بتوريد أغلبية الأخبار الخارجية التى تنشر فى الصحف يوميًّا . وتوجد فى العالم خمس وكالات كبرى للأنباء وهى : وكالة رويتر فى لندن ووكالة الأنباء الفرنسية فى باريس ووكالة تاس فى موسكو ووكالة الاسوشيتدبرس ووكالة اليونايتـــدبرس انترناشيونال فى الولايات المتحدة الأمريكية .

إن هذا العدد القليل من الوكالات العالمية يضع الإعلام أمام

مشكلات على جانب كبير من الأهمية . فالقراء فى أنحاء العالم يكونون آراءهم عن الحوادث الدولية من وجهة نظر الإنجليز أو الفرنسيين أو السوفييت أو الأمريكان . فصحافة الدولة التى تعتمد كلية على الوكالات الأجنبية إنما تقيد حرية الإعلام والرأى العام فيها بقيود لها أثرها الخطير ، ولابد من منع هذا الخطر أو تفاديه بقدر الإمكان .

وأفضل وسيلة لمنع هذا الخطر هو العمل على تقوية الوكالات المحلية أو الأهلية بحيث تصبح قادرة على قيامها بدورها . وتعرف اليونسكو هذه الوكالات بأنها هى التى تقوم بجمع الأخبار المحلية أو الأهلية وتوزيعها داخل بلادها . وعلى الرغم من أن بعض هذه الوكالات توزع أخبارها فى الخارج فإنها تحتفظ بطابعها الأهلى . ومما يجدر ذكره أن عدداً كبيراً من هذه الوكالات يبعث ببعض المراسلين إلى الخارج ، وخاصة إلى العواصم الكبرى ، بل إن لبعض هذه الوكالات مكاتب فى عدد من العواصم الهامة .

ولكن كيف تعمل وكالات الأنباء . تقوم هذه الوكالات بعملين ، فهى تجمع الأخبار وتنشرها ليل نهار دون توقف ، ذلك لأنها تزود آلاف الصحف التى تصدر فى أوقات مختلفة من اليوم . وتتوخى وكالات الأنباء فى عملها الدقة والسرعة . إلا أن السرعة هى مع الأسف الهدف الأول لكل وكالة ، ذلك أنها كلما كانت أسرع من غيرها فى إذاعة الخبر ارتفع قدرها عند الجمهور . وتكون المنافسة بين الوكالات أحياناً على بضع

دقائق . وقد أدت هذه المنافسة على سرعة إذاعة الخبر ، إلى تحسين وسائل نقله . وتاريخ وكالات الأنباء وثيق الصلة بتطور طرق الاتصال السلكى واللاسلكى والأقمار الصناعية . ويمكن الآن إرسال الوثائق المخطوطة والمكتوبة على الآلة الكاتبة وصفحات الصحف والرسوم والصور الفوتوغرافية باللاسلكى .

إن لهذا التقدم فى نقل الأخبار نواحيه الطيبة ولاشك ، ولكن له أيضا مساوئه وأخطاره . فالسرعة قد تكون سبباً فى عدم دقة الخبر ، وهى غالباً ما تضفى على الخبر طابع الإثارة وتبعده عن الموضوعية .

وهكذا نرى أن وكالات الأنباء ضرورية للصحف ولوسائل الإعلام الأخرى بشرط أن تكتفى بسرد الوقائع وذكر الأحداث دون التعليق عليها . ولكن لها أن تنقل تعليقات الصحف بحذافيرها لاطلاع الناس على مختلف الآراء دون التقيد برأى بعينه . فليس من شأنها أن تعطل أعمال مراسلى الصحف الخاصين ولا أن تنافسهم .

لقد قطعت وكالات الأنباء شوطاً بعيداً فى مضمار جمع الأخبار وتوزيعها . إلا أن الصحف التى يهمها إرضاء القراء لا تستطيع أن تكتفى بتلك الوكالات ، وإلا عرضت نفسها للانتقاد ونفور القراء منها . والصحف الناجحة تعتمد ، إلى جانب اعتمادها على وكالات الأنباء ، على مراسليها المقيمين ومبعوثيها الخاصين حتى لا تأتى أنباؤها نسخة طبق الأصل من الأنباء التى تنشرها سائر الصحف ، وهى ظاهرة نلاحظها مع

شديد الأسف على الصحف الحديثة التى أصبحت أقرب إلى الصناعة منها إلى الرسالة .

الخبر الصادق :

إن الخبر الصادق هو الهدف الأول لكل صحيفة تؤمن برسالتها ، ولكن كيف تصل الصحيفة إلى هذا الخبر الصادق . . إن المهمة غاية فى الصعوبة ، ذلك أن التحقق من صحة الأنباء يتطلب وقتاً طويلا ، والصحيفة لا تستطيع الانتظار ، وإلا فات موعد صدورها وسبقها غيرها إلى نشر الخبر المشكوك فى صحته . وهنا يبرز سؤال : هل من الأفضل عدم نشر الخبر غير الموثوق بصحته ، وفى هذه الحالة ، هل تجازف الصحيفة بعدم النشر فيقال عنها إنها فقيرة فى مصادرها ، إن ظهر فى اليوم التالى صحة الخبر الذى أحجمت عن نشره . . إن أغلب الصحف تتصرف بطريقة تكاد تكون واحدة . فهى تنبه قراءها إلى ترددها فى تصديق الخبر بأن تقول : « مصادر تذيع . . » أو بأن تستخدم صيغة الاستفهام : « هل فشلت مساعى الصلح . . . . . » إن صيغة الاستفهام تنم عن عدم تأكد الخبر وأن الصحيفة نشرته دون أن تتمكن من التأكد من صحته .

ولكن على الرغم من الجهود التى تبذلها الصحف الجادة فى سبيل نشر الأخبار الصحيحة الصادقة ، فقد تتعرض بين آن وآخر لنشر خبر كاذب

بحسن نية . وهى مشكلة غاية فى الخطورة لم يتوصل المجتمع الدولى حتى الآن إلى حلها برغم المحاولات الكثيرة التى بذلت فى هذا الشأن .

لا خلاف على العواقب التى تجرها الأخبار غير الصحيحة المنشورة عن قصد أو غير قصد . وكم من خبر غير صحيح نشر أدى إلى تسميم العلاقات الدولية وإثارة نيران الحروب بين الشعوب . لابد إذن من بذل كل جهد لمنع نشر كل خبر غير صحيح وأن تهيأ كل الظروف لكى يكون للصحفى وموزع الأخبار هدف واحد ، ألا وهو البحث عن كل ما هو صادق وصحيح وإذاعته .

وفى ضوء التجارب المحزنة التى مرت بها الإنسانية عبر العصور اتجه رأى محبى السلام إلى المناداة بحق جديد لم ينص عليه إعلان حقوق الإنسان الذى أقرته الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ ، إنه حق كل إنسان فى أن يعرف الحقيقة والحقيقة كلها . فحسن استخدام تذكرة الانتخاب يفترض أهلية الناخب . وهذه الأهلية نفسها متعلقة بمعرفة الواقع ومعرفة العناصر الجوهرية الأولية لكل مشكلة ، وإلا فإن عمل المخ يرتكز على أساس خاطئ ويصل إلى نتائج خاطئة . فإن اعتبرنا الديمقراطية حقًّا لكل إنسان ، فإن معرفة الواقع حق آخر . وإما أن نعترف للإنسان بحقه فى معرفة ما يحدث ، وإما أن نفرض عليه واجب تصديق ما يقال له . ويشطر هذان الرأيان عالمنا الحاضر إلى شطرين . وعلى الناس جميعاً أن يختاروا فى يوم من الأيام أحد هذين الرأيين إن تركت لهم حرية الاختيار ،

وبتعبير آخر فإن الإنسان المعاصر إما أن يعرف الأحداث وإما أن يقع فريسة للخرافات أو الشائعات . إن على الصحفى ، وهو مؤرخ الحاضر ، أن يكون له هدف واحد ، وهو البحث عن الأخبار الصحيحة ونشرها والتعليق عليها . إن الخبر الذى يرغب فيه الجميع هو الخبر الموضوعى . والرأى المفضل هو الرأى الحر الخالص .

ولكن ثمة عقبات تعترض طريق الصحافة وتحول بينها وبين أن تقوم بدورها على الوجه المرغوب فيه . لقد سمعنا كثيراً هذه العبارة التى تقول إن الصحافة تعكس صورة الحياة اليومية كما هى . غير أن الواقع يؤكد أن هذه الصورة ليست صادقة دائماً . فبين المرآة والأشياء المعكوسة يتدخل عاملان : العامل النفسى والعامل التقنى .

ويشمل العامل الأول الموضوعية أيضاً ، أى شخصية الصحفى ، وهو إنسان يختلف تماماً عن هذه الآلة المسجلة التى نراها فى قاعات التحرير . إن هذا الصحفى معرض لمختلف التأثيرات التى ينتج عنها ردود أفعال بعينها . فمزاجه ، ذلك العامل الشخصى الهام ، يمارس تأثيره على الطريقة أو الأسلوب الذى يكتب به ورقته .

وثمة عامل آخر وهى الظروف التى يعمل فيها . إنها كثيراً ما تحطم أعصابه وتضطره إلى الكتابة دون توقف خلال الساعات الطويلة . فكيف يمكن أن نطلب منه ، بعد هذه الضغوط الأدبية والمادية ، أن يكون محايداً وموضوعيًّا ، فى حين لا نستطيع أن نطلب ذلك من المؤرخ الذى يعمل

فى هدوء وأمامه عشرات الوثائق ومئات المراجع والذى لا يستبقى منها إلا التى يرى أنها الأقرب إلى الصحة وإلى المنطق .

إن كل ما نستطيع أن ننتظره من الصحفى هو أن يقترب ما أمكن من الموضوعية وأن يكون حسن النية . وذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان على خلق وتدرب أحسن تدريب . والصحفى الجدير بالثقة هو الذى يعرف كيف يسيطر على شعوره أمام الحدث . لكى يتمكن من سرد الوقائع كما هى ودون أن يخلط بين الحقيقة والتفسير الشخصى . وعلى الصحفى أن يميز بين الأخبار الأساسية والأخبار العادية ، فلا يدخل القارئ فى متاهات التعليقات والتفسيرات التى لا أول لها ولا آخر والتى تكون فى غالب الأحيان مغرضة . إن المهمة لغاية فى الصعوبة لأنها فى حاجة ، كما سبق القول ، إلى صحفيين تدربوا تدريباً كاملا على هذا النوع من العمل الصحفى بحيث يستطيعون أن يسجلوا الأحداث وقد تجردت من كل عامل نفسى أو غيره من العوامل التى تشوه الخبر أو توجهه توجيهاً غير سليم .

أما العقبات التقنية فتأتى عادة من كثرة الأخبار التى ترد إلى الصحيفة وسرعة جمعها وتوزيعها وأخطاء الترجمة . وهذه العقبات من شأنها أن تشوه الخبر أحياناً تشويهاً مقلقاً . إن كمية الأخبار قد زادت زيادة كبيرة فى العشر السنوات الأخيرة ، وإن السرعة التى توزع بها لتدعو إلى العجب . ولكن هذا التقدم أدى فى النهاية إلى تكوم البرقيات فى قاعة

التحرير مما يزيد من حيرة الصحفيين ومن صعوبة الاختيار بين الأخبار.

وثمة آفة أخرى ، ألا وهى الإثارة . إن وكالات ومؤسسات الإعلام تتنافس فيما بينها على إرضاء جمهور متعطش إلى كل ما هو مثير . فبإثارة فضول الجماهير بكل الوسائل الممكنة يمكن جذب انتباههم . لابد إذن من استغلال نقطة الضعف هذه بتضخيم ما لا يستحق التضخيم ، وذلك على حساب الأخبار الدسمة التى تنعكس نتائجها على حياة الشعوب .

ولما كانت الأخبار الدولية تترجم من لغة إلى أخرى ، ولما كانت الظروف التى تعمل فيها وكالات الأنباء تضطرها إلى العمل بسرعة ، فإن بعض هذه الترجمات يتضح خطؤها فى حين يصل بعض هذه الأخطاء إلى حد إثارة السخرية .

ولكن عدم دقة الأخبار لا تأتى فقط بسبب الخطأ فى الترجمة . إن هناك عاملا آخر ألا وهو الحروب التى تعبأ خلالها هذه الوكالات كسلاح من أسلحة الدعاية شأنها فى ذلك شأن سائر الأسلحة ، وذلك لتحطيم معنويات العدو ودق معاقله الخلفية . وينبغى أن نعترف مع الأسف أن روح الدعاية هذه مازالت قائمة على الرغم من الأضرار التى تحدثها . ويمكن أن نقول إن جذورها ممتدة إلى الدول التى تطبق النظام الديمقراطى ، الأمر الذى دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٧ إلى التنديد بكل دعاية للحرب ، وإلى أن تطلب من الدول الأعضاء أن تشجع نشر الأخبار التى تحقق رغبة الشعوب فى أن يسود

السلام ربوع العالم . وفى ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ شجبت الجمعية نفسها الدعاية ضد السلام . وأكدت أن هذه الدعاية بإثارتها المنازعات وأعمال العدوان تؤدى إلى عزل الشعوب بعضها عن بعض ، والحيلولة بينها وبين معرفة آراء الدول الأعضاء وتعطيل نشاط الأمم المتحدة . وهذا يقودنا إلى دراسة الأخبار الكاذبة ومحاولة تعريفها .

إن الأخبار الكاذبة هى أيضاً الأخبار المغرضة ، ولو أن الأخيرة أخطر من الأولى لأنها تبدو بمظهر الأخبار الصادقة . وكلما بدا الخبر المغرض بريئاً ازداد خطره ، ولكن هل يمكن فضح هذا اللون من الأخبار الكاذبة . . إنه لا يمكن فضحها إلا فى البلاد التى تعترف بحرية الإعلام والصحافة . إلا أن هذه المهمة تصبح مستحيلة خلال الأزمات الدولية الحادة ، ذلك أن رد الفعل السريع خلال هذة الأحداث ليس بالأمر السهل . إن الكشف عن الحقيقة يتطلب بعض الوقت . وإن ناشر الخبر الكاذب بهدف بذر بذور الاضطراب وزيادة التوتر الدولى أو خداع العدو ، يعرف تماماً أنه من المستبعد اكتشاف خداعه فى الوقت المناسب . فهو يلعب لعبته وهو متأكد من أنه سوف يصل إلى هدفه قبل أن يكتشف أمره .

لقد بذلت جهود من أجل وضع حد لهذه التجاوزات منذ سنة ١٩٢٥ . ولكن كل الاتفاقات ومشاريع الاتفاقات والاتفاقيات والتوصيات التى أسفرت عنها المؤتمرات واللقاءات التى نظمت حول هذه المشكلة ظلت حبراً على ورق .

وآخر محاولة فى هذا الصدد قام بها المجتمع الدولى قبل الحرب العالمية الثانية تعود إلى المؤتمر الذى عقده فى مدينة نيس سنة ١٩٣٩ الاتحاد الدولى لرؤساء تحرير الصحف لوضع أسس جمعية دولية تنظم بفاعلية مكافحة الأخبار الكاذبة . وكانت النتائج التى أسفر عنها هذا المؤتمر
١ مشجعة . فقد تمت الموافقة على إنشاء مركز إعلامى ونشر مطبوعة خاصة تتيح لرؤساء التحرير التأكد من صحة الأخبار المشكوك فيها . ولكن هذه المشاريع البناءة ما لبثت أن التهمتها نيران الحرب العالمية الثانية .

وبعد قيام منظمة الأمم المتحدة عقب هذه الحرب ، أعيدت هذه المشكلة إلى بساط البحث عدة مرات . ولكن الحلول التى اقترحت لم تحترم . وهكذا لا نزال نقرأ ونسمع أخباراً كاذبة أو مغرضة هدفها تعكير صفو العلاقات الدولية وإثارة الشعوب بعضها على بعض . إن الشرط الأساسى لموضوعية الخبر هو أن تكون وسائله حرة . وخير ضمان لصدق الخبر هو حرية نقله وإذاعته بحيث يصل إلى الجميع دون أى قيد عليه . وإن درسنا نشاط وكالات الأنباء فى العالم فإننا نلاحظ أن حرية الإعلام تصطدم ببعض العقبات ، نذكر منها هذا الاتجاه نحو احتكار الأخبار الذى يظهر واضحاً فى الوكالات العالمية .

حرية الصحافة

ليست حرية الصحافة وقفاً على فئة معينة من الناس . إنها موضع اهتمام الجماهير على اختلاف فئاتها أو طبقاتها . وحرية الصحافة هى محصلة من محصلات حرية الاعتقاد . ويقول أحد المفكرين الفرنسيين الذى عاش فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إن الحكومة حينما تخضع الصحف لسلطانها تجعل نفسها مسئولة عن كل ما تكتبه هذه الصحف ، لأن الحكومة التى تستطيع أن تمنع كل شىء ، تؤاخذ على كل ما تسمح به . إن الضمان الوحيد للمواطنين ضد التعسف والظلم هو النشر ، وأسهل نشر وأنظمه هو الذى تقوم به الصحف . وحرية الصحافة لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية لأنها تعكس إرادة الشعب . ويذهب بعض السياسيين إلى القول : « خير لنا أن نكون بدون برلمان من أن نكون بلا حرية صحافة ، والأفضل لنا أن نحرم من المسئولية الوزارية ، ومن الحرية الشخصية ، ومن حق التصويت على قوانين الضرائب عن أن نحرم من حرية الصحافة ، ذلك أنه فى استطاعة هذه الحرية أن تعيد كل الحريات الأخرى » .

وكتب ويكهام ستيد أحد رؤساء تحرير جريدة (التايمز) البريطانية السابقين عن حرية الصحافة قائلا : « إن وجود صحافة حرة تقوم على

روح وطنية وتهتم بمسئولياتها هى فى الوقت نفسه المشكلة الرئيسية للديمقراطية الحديثة وخير ضمان لها » .

وفى تاريخ حرية الصحافة سنتان على جانب كبير من الأهمية . ففى سنة ١٦٩٥ قدم جون لوك بيانه المشهور ضد تقييد حرية الصحافة ، وكان قد سبقه إلى ذلك جون ميلتون بندائه الذى دافع فيه عن حرية التفكير وحرية الصحافة . ولم يجد البرلمان البريطانى مندوحة عن إلغاء القانون الذى فرض الرقابة الواقية . أما السنة الثانية . فهى سنة ١٧٨٨ التى اعترف برلمان باريس خلالها بأن حرية الصحافة ضرورة . وكان نائب الملك قد قبل المبدأ ودافع ميرابو خطيب الثورة الفرنسية عن هذه الحرية .

وعملا بمبادئ إعلان حقوق الإنسان التى نادت بها الثورة الفرنسية ، أخذت حرية التعبير والصحافة تفرض نفسها باللين تارة وبالعنف تارة أخرى .

وقد ضمن دستور الولايات المتحدة الأمريكية فى نصوصه حرية الصحافة وحرم على الكونجرس إصدار أية تشريعات تحد من هذه الحرية أو تضع قيوداً على حق الشعب فى التمتع بها . ولذلك فإن حرية الصحافة فى أمريكا لا تعنى حق النشر بلا قيود ، ولكنها تعنى حق الأفراد فى أن يعلموا ويعرفوا .

وفى بداية القرن العشرين كانت دول أوروبية كثيرة قد أفردت فى

دساتيرها مكاناً لحرية الصحافة . غير أن جميع هذه الدول وضعت قيوداً على هذه الحرية فى الأوقات غير العادية ، وخاصة أثناء الحروب . ولم يشذ عن تلك القاعدة حتى أكثر الدول تعلقاً بالحرية الشخصية .

وفى الحرب العالمية الأولى ، اضطرت الدول المحاربة والمحايدة أن تفرض الرقابة على الصحف لمصلحة الأمن الوطنى . وفى الحرب العالمية الثانية فرضت الدول المحاربة والمحايدة الرقابة على الصحف وعلى الأخبار . ولما كان الشعب البريطانى وصحافته يقدران مسئوليتهما تجاه الوطن فقد تمتعا بحرية نسبية لم يعرفها لا الشعب السويسرى المحايد ولا صحافته .

ومن جهة أخرى توجد دول ليست فيها حرية صحافة حتى فى الأحوال العادية لأنها دول ذات نظام دكتاتورى ، تقوم الحكومة فيها بالهيمنة الكلية على الصحف أو يقوم الحزب الواحد فيها بهذه المهمة . وقد طبق هذا النظام فى إيطاليا فى عهد الحكم الفاشستى وفى ألمانيا خلال الحكم النازى . وكانت هاتان الدولتان تنكران حرية الصحافة إنكاراً تاماً وتعتبران تقييدها أمراً ماديًّا واقعاً وعنصراً هامًّا من عناصر كيانهما .

وفى البلاد التى تطبق النظرية الاشتراكية العلمية يعتبر الشعب مالكاً للصحافة من حيث المبدأ . أما من حيث الواقع فإن الحزب الشيوعى هو الذى يرسم سياسة الإعلام ويحدد أهدافه . والحرية فى هذا النظام مرتبطة بالضرورة . وقد كتب لينين عن حرية الصحافة فى سنة ١٩١٧ قائلا : «إن حرية الصحافة فى المجتمع البورجوازى تقوم على قدرة

الأغنياء دون غيرهم على إفساد الطبقة الفقيرة والجماهير المضطهدة والمستغلة والسخرية منها يوميًّا بطريقة منظمة ومستمرة بطبع ملايين من جرائدهم . . » . أما الدواء الذى يراه لينين لهذا الداء فهو احتكار الوسائل التى استخدمها البورجوازيون ضد الطبقة الكادحة . وبما أن الحرية ليست إلا امتيازًا مقصوراً على الطبقة السائدة ، فإن الثوريين سوف يستخدمون نفس الوسائل . . فالصحافة من هذه الوجهة ليست إلا أداة تنقل للجماهير خلجات الهيئات المحركة ، أى الحزب وزعمائه .

وإذا انتقلنا إلى مفهوم حرية الصحافة فى البلاد الديمقراطية الليبرالية التى تعترف صراحة بهذا المبدأ ، نرى أن هذه الحرية تسبب مشكلات ليس من السهل حلها ، وهى التوفيق بين الحريات الفردية وبين ضرورات الحياة الجماعية ، والواجب المفروض على كل فرد بألا يسىء استغلال الحرية ليؤذى غيره. ومهما يكن نظام الصحافة حراً ، فإنه لا يمكن أن يصبو إلى حرية مطلقة . إن حرية الصحافة لا يمكن أن تطبق بدون قيد أو شرط ، وبمعنى آخر ، فى ديمقراطية منظمة تنظيماً صحيحاً ، يجب أن تفهم الحرية وتمارس مع مراعاة المسئولية التى هى نتيجتها والعامل الملطف لها . ولا تتضمن دساتير البلاد الديمقراطية الليبرالية جرائم الرأى ، فمن حق الفرد فيها أن يقول ويكتب كل شئ ، ولكن على شرط ألا يقذف فى حق أحد أو يسبه وألا يضر غيره ومصالحهم . إن حرية التعبير لا تذهب هى الأخرى إلى حد تعريض أمن الدولة الداخلى أو الخارجى

للخطر ، ولا تذهب كذلك إلى حد التحريض على اقتراف الجرائم حتى لو كان هذا التحريض قد جاء عن إيمان فلسفى أو دينى أو سياسى . فعندما تدرك الصحافة مسئوليتها ، وعندما تفهم أنه لا توجد حقوق بدون واجبات ، تصبح جديرة بالحرية التى كفلت لها تحت شروط معينة .

إن حرية الرأى والتعبير عنه مازالت موضع اهتمام منظمة الأمم المتحدة . فى ١٩ أكتوبر ١٩٦١ وافقت اللجنة الاجتماعية التابعة لهذه المنظمة باثنين وثمانين صوتاً ضد صوت واحد – وهو صوت أوروجواى – على مشروع الاتفاق الخاص بحرية الرأى ، والذى ينص على عدم إقلاق أحد بسبب آرائه وعلى حق حرية التعبير الذى يشمل حرية البحث عن الأخبار والأفكار من كل نوع وتلقيها ونشرها دون اعتبار للحدود ، شفويًّا وتحريريًّا أو طباعة . . ولكن ممارسة هذه الحريات تقتضى واجبات ومسئوليات خاصة . وتجيز الاتفاقية إخضاع هذه الحريات لبعض القيود التى يجب أن تحدد صراحة ، احتراماً لحقوق الآخرين وسمعتهم وحماية للأمن القومى أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق .

ويهتم الاتحاد الدولى للصحفيين بحرية الصحافة بالغ الاهتمام ، فقد أبدى فى سنة ١٩٦٦ قلقه الشديد على ظاهرة تركيز الصحف التى تزداد خطورة يوماً بعد يوم ، وأشار إلى أن حرية الصحافة تتطلب تعدد الصحف وتنوعها . وأبدى اعتراضه على كل تركيز يتجاوز الضرورات الاقتصادية التى تفرضها المنافسة بين الصحف وبين مختلف وسائل

الاتصال بالجماهير. ولاحظ الاتحاد أنه حتى فى البلاد التى تعترف بحرية الصحافة وتحافظ عليها ، فإن هذه الحرية لا تمارس إلا جزئيًّا . وأكد حق الصحف فى رفض إفشاء مصادر الأخبار.

حرية الصحافة فى مصر :

أول تشريع للمطبوعات عرفته مصر هو الذى أصدره نابليون بونابرت فى سنة ١٧٩٩ وتلاه الجنرال عبدالله منو فى أمره الصادر سنة ١٨٠٠ بشأن جريدة (التنبيه) التى حالت ظروف الحملة الفرنسية دون صدورها .

وفى عهد محمد على صدر أمر فى سنة ١٨٢٣ يحرم طبع أى كتاب فى مطبعة بولاق إلا بإذن من الباشا . وعند تولى سعيد باشا حكم مصر ، صدر تشريعان يفرض أولهما الرقابة الواقية على المطبوعات ولا يجيز نشر الصحف « من دون الحصول على الرخصة من ديوان الداخلية » أما التشريع الثانى فيختص بالأجانب ، فهو يمنع صحفهم من نشر كل نقد لأعمال الحكومة . وكان على الأجنبى الذى يريد أن يصدر صحيفة أن يقدم طلباً إلى نظارة الخارجية . وكان على الصحف الأجنبية التى تصدر فى مصر أن تكذب وتصحح الأخبار التى تنشرها صحف أوربا وغيرها عن مصر وحكومتها .

وفى عهد الخديو إسماعيل تم إنشاء قلم للصحافة فى وزارة الخارجية

ليقوم بالإجراءات المتعلقة بالجرائد وغيرها من المطبوعات . وكان هذا « القلم » يقوم بالإشراف على الصحافة ومراقبة ما تنشره . وقد ظل يؤدى عمله حتى صدور قانون المطبوعات المصرى فى نوفمبر ١٨٨١ .

وكان على الأجنبى الذى يريد إصدار صحيفة أن يكتب إلى قنصليته التى تخابر بدورها قلم الصحافة الذى يتصل بديوان الخديو ليستأذن المسئولين فيه ، ويعرض الطلب على الخديو نفسه . أما المصريون والعثمانيون ، فكانوا يتقدمون إلى قلم الصحافة رأساً يطلبون الترخيص لهم بإصدار الصحف . ويقوم القلم ، بعد فحص الطلب ، بعرضه على الخديو . وظلت الحال كذلك إلى أن صدر قانون المطبوعات فى ١٨٨١ الذى ينص على وجوب طلب الترخيص قبل إصدار أية صحيفة ، كما فرض دفع التأمين وأعطى الحكومة حق تعطيل الصحيفة أو مصادرتها أو إغلاقها بأمر من ناظر الداخلية بعد الإنذار ، وبقرار من مجلس النظار بدون إنذار ، وذلك حفاظاً على النظام العام والآداب العامة والدين . ولوزير الداخلية كذلك ، حسب هذا القانون . أن يمنع دخول ما يرى عدم صلاحيته من المطبوعات والصحف التى تصدر خارج مصر .

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ أغلقت صحف الثورة . وصدر قرار بمنع موظفى الدولة من مراسلة الصحف العربية والإفرنجية وبمعاقبة المخالفين بالفصل من الوظيفة ، كما فرضت الرقابة على المطبوعات . وحين استتب الأمر للإنجليز فى مصر أهملوا تطبيق قانون

المطبوعات ابتداء من ١٨٩٤ .

وفى مارس ١٩٠٩ صدر قرار من مجلس النظار يقضى بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ وذلك ردعاً للصحف عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التى وصلت إليها . وفى يونيو ١٩١٠ صدر قانون ينص على أن الجنح التى تقع بوساطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرة بأفراد الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف . وتدخل بريطانيا الحرب فى أغسطس ١٩١٤ وتعلن الأحكام العرفية وتفرض الرقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ . وتعلن بريطانيا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وفى اليوم التالى يتم خلع الخديو عباس الثانى وينصب السلطان حسين كامل مكانه . ولم تلغ الرقابة على الصحف والمطبوعات إلا فى ٢٦ يونيه ١٩١٩ . ولكنها لا تلبث أن تعود فى ١٨ ديسمبر ١٩١٩ نتيجة للاضطرابات التى سادت البلاد ، ثم ترفع ثم تعود فى ٥ مارس ١٩٢٠ . وأخيراً تلغى فى ١٥ مايو ١٩٢١ ، ولكن اضطهاد الصحف ومحاكمتها ظلا قائمين .

وفى ١٩ أبريل ١٩٢٣ صدر الدستور المصرى ونصت المادة ١٥ منه على أن «الصحافة حرة فى حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، إلا إذا كان ذلك ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى .

وعندما تولى محمد محمود باشا الوزارة فى سنة ١٩٢٨ عطل الدستور

واستعادت الحكومة سلطتها فى تعطيل الصحف إدارياً تطبيقاً لنصوص قانون سنة ١٨٨١ . وشدد قانون المطبوعات الجديد الذى وضعته حكومة إسماعيل باشا صدقى فى يونيه ١٩٣١ الخناق على الصحافة . وعدل هذا القانون بقانون جديد صدر فى فبراير ١٩٣٦ ألغى النص الذى يتضمنه قانون سنة ١٩٣١ والذى كان يقضى بإلغاء الجريدة أو إغلاق المطبعة بالطريق الإدارى .

وتعلن الأحكام العرفية بعد أن هاجمت ألمانيا النازية بولندة وذلك فى أول سبتمبر ١٩٣٩ مشعلة الحرب العالمية الثانية . وفى نهاية هذه الحرب يقرر مجلس الوزراء فى يونيو ١٩٤٥ إنهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية ، وإباحة الاجتماعات العامة ومنع اعتقال أى فرد بوساطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية . وقد صدر هذا القرار تمهيداً لرفع الأحكام العرفية الذى تم فى ٧ أكتوبر ١٩٤٥ بعد انتهاء حرب اليابان ، ولكن ما لبث أن أعيد فرضها فى ١٣ مايو ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين لتلغى فى ٢٨ أبريل ١٩٥٠ . ولكنها تفرض من جديد فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ بعد حوادث هذا اليوم . وتظل الأحكام العرفية مفروضة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وخلال أزمة مارس ١٩٥٤ ترفع الرقابة على الصحف من ٥ مارس وحتى ٢٩ منه وتعاد ثانية . وتلغى الأحكام العرفية فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ لتعاد خلال حرب السويس فى أول نوفمبر ١٩٥٦ .

وهكذا تستمر الرقابة على الصحف سواء باسم الأحكام العرفية أو باسم أمن الدولة ، إلى أن يصدر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ قرار جمهورى بتنظيم الصحافة . وجاء فى المذكرة التفسيرية لهذا القانون : «إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعاً ديمقراطيًّا اشتراكيًّا تعاونيًّا ، بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة لقيام اتحاد قومى (الاتحاد الاشتراكى العربى فيما بعد) يوجه العمل الوطنى الإيجابى إلى بناء المجتمع على أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه مسئوليات العمل لإقامة هذا البناء .

«وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطرق القويمة إلى إقامة ديمقراطية حقة ، فإن هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ، لأن قوة هذه الوسائل وفعاليتها مما لا ينكره أحد ، ووجود أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة . . يستطيع أن يجنح بها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بنية المجتمع . كما أن مجرد وجود مثل هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .

«وليس هناك من يجادل فى أن ملكية الشعب لأداة التوجيه الأساسية وهى الصحافة ، هى العاصم الوحيد من هذه الانحرافات ، كما أنها الضمان الثابت لحرية الصحافة بمضمونها الأصيل ، وهى حق الشعب

فى أن يتابع مجريات الحوادث والأفكار وحقه فى إبداء رأيه فيها وتوجيهها بما يتفق وإرادته .

«وعلى هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها فى المجتمع الجديد باعتبارها جزءاً من التنظيم الشعبى الذى لا يخضع للجهاز الإدارى ، وإنما هى سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى (الاتحاد الاشتراكى فيما بعد) وكمجلس الأمة» .

ولا شك فى أن هذا القانون قد خلص الصحافة من سيطرة رأس المال ووضعها فى أيدى الشعب من حيث المبدأ . ولكن من حيث الواقع أصبحت أداة فى يد السلطة الحاكمة . وظلت هذه حال الصحافة فى مصر إلى قيام ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ ، فقد بدأ القيد المفروض عليها يخف شيئاً فشيئاً ، إلى أن جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فأعطت الصحافة قدراً آخر من الحرية سرعان ما أثبتت أنها جديرة به . بيد أن الحرية تقابلها مسئولية ، وكلما زاد إدراك الصحافة لمسئوليتها أمام المجتمع زادت حريتها . وكلما تقدم شعب على طريق التنمية ازداد حرية ، فالشعوب المختلفة تكون حريتها متخلفة كأحوالها الاقتصادية ، والشعوب المتقدمة يكون مفهومها للحرية متقدماً .

١

الصحف وحماية مصادر الخبر

فى سنة ١٩٥٥ قدم السكرتير العام للأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى تقريراً عن «مسألة حماية مصادر الإعلام التى يستقى منها المشتغلون بالصحافة أخبارهم» والمتفق عليه بوجه عام أن عدم إفشاء اسم مصدر الخبر شرط ضرورى لحرية الصحافة والإعلام ، ذلك أن الصحفى ، إن لم يستطع ضمان كتمان اسم مصدر الخبر إن طلب ذلك ، فإنه قد يفقد مصدراً هامًّا من مصادر الأخبار ، فى ميدان يجب أن تقوم الصحافة فيه بدور رئيسى ، لأنه يتصل بالمصلحة العامة . إن من طبيعة عمل الصحفى أن يبحث عن الأخبار عند الأشخاص الذين يعرفونها دون غيرهم ، وفى أغلب الأحيان يطلب هؤلاء الأشخاص من الصحفى عدم إذاعة أسمائهم للأخبار التى قدموها له .

وفيما عدا بعض الاستثناءات الناجمة عن جهل لرسالة الصحافة ، فإنه لا يوجد ، على وجه العموم ، أى اعتراض على المبدأ . وبما أنه لا توجد حرية مطلقة ، فإنه لا يوجد كذلك حق مطلق لعدم إفشاء اسم مصدر الخبر . وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو الاعتراف للصحفيين بحق كتمان اسم المصدر بالشروط المعمول بها فى المهن الأخرى . غير أن هذا الحق الذى يتمتع به المشتغلون بالصحافة خاصة يتطلب نظاماً خاصًّا

وحدوداً خاصة لابد منها لحماية الصالح العام . ولا يمكن لهذه الحدود أن توجد إلا فى الحالات التى يؤدى فيها هذا الحق إلى التستر على وسائل غير جديرة بالصحفى أو التى تشكل خطراً جديًا على الوطن .

إن تطور المجتمع العالمى يؤدى إلى تضييق حرية الإعلام . إن قيود النشر وحدوده تتضاعف يوماً بعد يوم . لابد إذن من بذل الجهود لضمان حرية عمل الصحفى وكل من يستطيع أن يزوده بالأخبار فى سبيل المصلحة العامة ، وذلك فى المجالات التى يمكن التعبير فيها عن الرأى دون أدنى ضغط .

غير أن ثمة مسائل تعترض ضمان هذا الحق . وفى مقدمة هذه المسائل حق الصحيفة فى أن تنشر مقالا أو خبراً دون أن تذكر اسم كاتبه أو مصدره . فالكاتب أو المحرر ، حسب هذا الرأى ، حر فى إظهار اسمه أو فى إخفائه عن قرائه . ويعترض على هذا الرأى بأنه إن كان للإنسان الحرية فى نشر آرائه ، كان من حق القانون أن يعرف شخصيته ليحاسبه إن هو أخطأ فى استعمال هذا الحق . ويرى بعض رجال القانون أن من حق رئيس التحرير أن يحتفظ بسرية مصدر المقال أو الخبر عملاً بحرية الصحافة واستقلالها . ويذهب المنادون بحق عدم الكشف عن مصدر الخبر إلى أنه يندر أن يقوم شخص واحد بعمل صحفى يضر المجتمع الذى يعيش فيه . فالصحفى حين ينشر مقالاً أو خبراً إنما يعمل عادة بوحى جماعة لها رأى سياسى معين تدعو له ، فالجريمة – إن وجدت – لا يمكن أن

تكون من فعل شخص واحد يستحق العقاب ، بل هى نتيجة لشعور ينتاب حزباً أو مجموعة من الناس تضمهم أمانٍ واحدة . لذا حرصت الدول ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، على منع الصحف من وقوعها تحت سيطرة رجال المال والأعمال والسفارات الأجنبية .

وعلى الرغم من هذه الضمانات التى تكفلها قوانين الصحافة أو المطبوعات ، فإن جرائم النشر تقع . . تقع أحياناً عن حسن نية ، وتقع أحياناً أخرى عن سوءنية ، إن عدم كشف مصدر الخبر يحمى الفاعل الأصلى ، غير أنه لابد من وجود شخص مسئول يدفع ثمن هذا الانحراف للمجتمع الذى تعتبر الحكومة نفسها مسئولة عن حمايته .

ولكن إلى أى حد يمكن للصحفى أن يتمتع بهذا الحق . . إن لكل حق حدًّا . ولا شك فى أن حد حق عدم الكشف عن المصدر هو أمن الدولة الذى تضيق كل الحقوق أمامه ، لأنها مستمدة منه ولأنها إذا فقدته فقدت كيانها معه .

الصحافة فى عصر الإلكترونيات

تواجه الصحافة – وهى على عتبات القرن الواحد والعشرين – مشكلتان خطيرتان تهددان حريتها بل وجودها نفسه كوسيلة لها طبيعتها الخاصة من وسائل الاتصال بالجماهير ، وهاتان المشكلتان هما : التقدم

التكنولوجى ومنافسة الإذاعة والتليفزيون .

لقد قطعت صناعة الصحافة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شوطاً بعيداً فى مضمار التقدم التقنى ، ودخلت عصر الميكنة الذاتية فى عدد كبير من البلاد المتقدمة تكنولوجيًّا ، فإن أكثر من مائة دار صحفية فى الولايات المتحدة تستخدم فى الوقت الحالى حاسبات إلكترونية للحاجات المباشرة المتصلة بإنتاج صحفها . ففى مجال صف الحروف أمكن بفضل استخدام أشرطة الورق المثقوب إعطاء الأمر للآلات بصف الرصاص وسبكه عن بعد . وتستخدم هذه الطريقة لصف حروف جريدة أمريكية تطبع فى باريس ، وهى الأنترناشيونال هيرالد تريبيون . وفى اليابان ، حيث لا توجد مشكلة ضبط الأسطر المطبعية ، لأن الكتابة اليابانية تسمح بوضع نفس عدد الرموز فى السطر الواحد ، فإن جهازاً يسمى «كونجى» ينقل الأخبار رأساً على آلة المونوتيب مجموعة بالحروف اليابانية ومعدة للطبع . ولكن أعظم تقدم فى هذا المضمار هو الاستنساخ طبق الأصل الذى يسمح بتصوير صفحة من جريدة على بعد . فثمة جهاز مزود بخلية كهربائية تقرأ النص وتحول كل نقطة منه إلى إشارة كهربائية ، ثم بوساطة الموجات الدقيقة ترسل الصفحة كاملة من طوكيو إلى سابورو بجزيرة هوكايدو الواقعة على مسافة ألف كيلو متر ، وذلك بعد بضع دقائق من تجهيزها فى طوكيو . ويتم طبع الصورة محلياً بفضل نص صفت حروفه وأحرج عن بعد . وتستخدم هذه الطريقة جريدة (آشاى شيبوم) وغيرها

من صحف اليابان .

وقد حل الجمع التصويرى محل سبك الحروف . وتقوم هذه الطريقة الجديدة على تحويل النص أولا إلى شريط من الورق المثقوب يمر أمام جهاز للجمع التصويرى . وبعد لحظات يبرز من شق فى جانب الجهاز النص مصوراً بكامله ومعدًّا لعملية الإخراج .

ويمكن الآن صف حروف جريدة من ٢٤ صفحة بالجمع التصويرى فى أربع ساعات ونصف ساعة ، وبمعونة اثنى عشر شخصاً . ولكن هذه الطريقة لا تتم بدون حاسب ألكترونى . فمن الناحية العملية يقوم الحاسب الإلكترونى بضبط ترتيب الحروف على السطر وبقطع الكلمات فى المكان المناسب ويوضع الشرطة الرابطة فى آخر السطر. ويستخدم الجهاز أيضاً فى استعمال رمز متفق عليه معه لاختيار نوع الحروف وحجمها ، وذلك بمجرد لمسة فى أول المقال الذى يراد صف حروفه . ويقوم الحاسب الإلكترونى من جهة أخرى بعملية التصحيح . فإصلاح خطأ فى التفكير أو فى المخطوط أو خطأ مطبعى يتطلب إعادة عملية الجمع التصويرى ولصق النص المصحح ، مما يستغرق خمس دقائق على الأقل . وتوفيراً لهذا الجهد تحتفظ الحاسبة فى ذاكرتها بسبعين حرفاً ، ولا يصدر لجهاز الجمع التصويرى الأمر بالتقاط صور الحروف إلا بفارق سبعين حرفاً . فإذا اكتشف خطأ فى هذه الأثناء صدر أمر إلى الحاسبة الإلكترونية بإيقاف الجمع التصويرى فى انتظار النص الجديد .

وفى مجال الكلاشة أو صنع الأكلشة ، فإلى جانب أجهزة الأكلشة نصف الأتوماتيكية ، تم إعداد أجهزة أتوماتيكية. ومن جهة أخرى فإن الطابعات الدوارة (الروتاتيف) التقليدية البالغة الإتقان قد تقدمت تقدماً كبيراً فى طباعة الألوان . ووصلت سرعتها إلى ثمانين ألف نسخة فى الساعة لكل مخرج من مخارجها . وبالنسبة للجرائد الصغيرة والمتوسطة (السفعية) فإن طباعتها سوف تقوم مستقبلاً على إحلال الأوفست محل الطباعة بالحروف المعدنية التقليدية . وإن العملية الإضافية التى تقوم على طبع النص على أسطوانة من المطاط قبل تمريره على الورقة التى يراد طبعها ، إذا ما تم تنسيقها مع عملية إخراج النص المجموعة حروفه بجهاز الجمع التصويرى ، حققت إنتاجاً يصل إلى حوالى سبعين ألف نسخة فى الساعة .

وهكذا تجد الصحافة نفسها أمام مصير محتوم . فالمعدات القديمة تبلى . وسوف تجد كل المنشآت الصحفية نفسها مضطرة إلى تجديد جانب من معداتها . وينبغى عليها حينئذ أن تختار ين الاستمرار على الطريقة القديمة أو الأخذ بالتقنيات الحديثة .

وبالنسبة للبلاد النامية يتساءل الناس الآن إذا ما كان من الصواب شراء المعدات الثقيلة ، القديمة ، أو تطبيق طرق الطباعة الطليعية دون المرور بمراحل تاريخ تكنولوجية الطباعة التى مرت بها البلاد المتقدمة .

هذا من حيث طباعة الصحف ، أما من حيث تحريرها فثمة

تغييرات هامة حدثت سوف تتبعها بلا شك تغييرات أخرى . فإن كل الأخبار التى تتلقاها قاعات التحرير من برقيات مرسلة على المبرقات الكاتبة (تلبرنتر) ومقالات قام بتحريرها الصحفيون وبيانات بعث بها المراسلون المحليون ، سوف تحول إلى ذاكرة أسطوانية ممغنطة . وتوجد الآن أجهزة تقرأ النصوص المضروبة على الآلة الكاتبة . والأبحاث جارية للوصول إلى صنع أجهزة تستطيع أن تملى النصوص وأن تحول ما دونته إلى إشارات إلكتروستاتية . ويصبح الشريط الممغنط ذاكرة الحاسبة الإلكترونية . ويصل عدد الإشارات التى يمكن احتزانها على هذه الأشرطة إلى عدة ملايين . وتوضع هذه الأشرطة داخل خزانات واسعة . وفى دورانها بسرعة هائلة يمكن حل رموزها بأشعة إلكترونية دقيقة تقف جزءاً من الثانية ، على الإشارات المراد فك رموزها وإعادة تقديمها مضروبة على الآلة الكاتبة ومجهزة لمن يريد استخدامها . وسوف يمكن فى المستقبل تألية المحفوظات ، كما سوف يمكن تخزين كل المعلومات القديمة على الأشرطة الممغنطة نفسها . وفى عدد كبير من مراكز التوثيق فى الدول المتقدمة يتم الآن تصنيف إلكترونى لكل البيانات التى تقدمها المكتبات والمحفوظات . ويكفى الضغط على زر لإحضار المعلومات المحفوظة المتصلة بالموضوع المراد دراسته أو الاطلاع عليه .

أما التحول الثانى الذى سوف يطرأ على الصحافة فهو تمكن رئيس التحرير أو صالة التحرير من معالجة الموضوعات الصحفية إلكترونياً .

فسوف يكون أمام رئيس التحرير مجموعة من الشاشات التى تشبه شاشات التليفزيون ، يظهر فيها أولاً بأول نص كل ما سوف يدخل فى الذاكرة الممغنطة . وفى الوقت نفسه ، وبمجرد أن يضغط على زر آخر فى اللوحة التى أمامه على المكتب تظهر خلاصة للأخبار التى وصلت على المبرقات الكاتبة ، وكذلك محتوى ما كتبه المحررون من موضوعات .

وتظهر الصفحات التى صفت حروفها بالجمع التصويرى على شاشة أكبر ، مساحتها تساوى مساحة الصفحة التى يجرى توضيبها . وبقلم ألكترونى يمكن إحاطة نص صحفى ليرى رئيس التحرير أو سكرتيره فى مكتب آخر ، وعلى شاشة أخرى ما يجرى له من تنقيح . وسوف يصبح بالإمكان محو عدد من الأسطر وإحلال أخرى محلها ، وكذلك تكبير بنط حروف إحدى مقالات الصفحة وتصغير بنط مقال آخر فى نفس الوقت ، مع مراقبة التغيير الذى يحدث فى إخراج الصفحة . ويستطيع الحاسب الإلكترونى أن يحدد درجة سهولة قراءة النص وفهمه . فهناك قرائن يمكن استخلاصها من تواترات الكلمات وطول الجمل وعددها ، فتقدر مدى غموض النص أو سهولة قراءته . ويتولى العقل إعطاء هذه الدرجة لرئيس التحرير . وثمة عدادات تسجل نسبة الأخبار الدولية والقومية والمحلية فى الصفحة وفى مجموع الصفحات ، فيستطيع رئيس التحرير أن يكيف طبعة جريدته حسب الحاجة ومقتضى الحال ..

وهناك تحول ثالث ينتظر أن يحدث ، وهو اختفاء الطباعة البارزة

والاستعانة بالطرق الإلكترستاتية وسوف يكون فى مقدور أسطوانات طابعات الأوفست مستقبلاً أن تطبع أى حرف يصدر لها أمر إلكترونى بطبعه ، بحيث يصبح فى الاستطاعة تغيير محتوى النص تبعاً لوصول الأخبار أثناء دوران الطابعة .

ويتوقف التحول الرابع على إدخال طريقة نقل صورة الصحيفة إلى البيوت . فليس بمستبعد أن نرى فى المستقبل القريب الجريدة ، وقد انبسطت على شاشة التليفزيون بمجرد الضغط على زر .

ولا شك أنه سوف يترتب على هذا التطور التكنولوجى آثار عميقة على المهن الصحفية وعلى حرية الصحافة . إن أربع مهن صحفية سوف تتأثر بهذه التغييرات ، وأولاها هى مهنة الصحفى ذاتها . فلا حاجة بنا لأن نشير إلى الآلة الكاتبة الكهربائية الخفيفة التى سوف تحل محل الآلة العادية التى يستخدمها الصحفى اليوم ، ولن نشير كذلك إلى المبرقة الكاتبة الخصوصية التى سوف تسمح له - أينما وجد - بأن يرسل نصاً بالتلكس إلى قاعة التحرير حيث يضرب كنشرة من نشرات وكالات الأنباء على المبرقة المستقبلة ، ذلك أن هذه التغييرات لن تعدل من طبيعة مهنته .

ولكن يجب أن نقرر أنه من المحتمل أن يطلب من الصحفى فى الغد القريب أن يضرب قصته الإخبارية أو تعليقه أو مقاله على آلة كاتبة خاصة ضابطة للأسطر وناقلة للنص على شريط مثقوب بحيث يغذى مباشرة آلة للجمع السطرى (لينوتيب) . وهكذا يصبح الصحفى نصف

عامل ، مادام سيطلب منه أن يضرب نصاً معدًّا لأن يسبك فى الرصاص وأن العقل الإلكترونى ، باتصاله المباشر بجهاز التلكس وبمبرقات وكالات الأنباء الكبرى وبذاكرته المغناطيسية المختزنة للأخبار ، لا شك فى أنه سوف يحول الصحفى إلى آلة أوسوف يجعله على الأقل عبداً للآلة .

يتعين على الصحفيين إذن إن أرادوا الإبقاء على الصحافة وعلى حريتها وعلى دورها الوطنى والقومى ، أن يحافظوا على ثلاثة أنواع من التوازن :

التوازن بين رجل القلم والأجير . فنتيجة لتركيز المؤسسات الصحفية أصبح الصحفى أجيراً أو مستخدماً أو شبه موظف فى دار صحفية بالغة الضخامة ، فى حين ينبغى أن يظل رجل قلم وكاتباً حرًّا ومسئولاً ، وإنساناً يتحمل المسئولية كاملة أمام مجتمعه الصغير وأمام المجتمع الإنسانى الكبير .

ومن جهة ثانية ينبغى على الصحفى أن يحقق التوازن بين الإنسان والآلة . ففى هذا العصر الذى نعيش فيه ، عصر الحاسبات الإلكترونية ، يجب ألا تطغى الآلة على الإنسان . وعلى الصحفى أن يمنع ميكنة الفكر فى الصحافة .

أما التوازن الثالث فيجب أن يقوم بين الثقافة المكتوبة والثقافة السمعية البصرية . فبقاء الصحافة المكتوبة مع انتشار التليفزيون فى كل مكان هو شرط بقاء الثقافة المكتوبة فى مواجهة ثقافة أخرى مشروعة هى الثقافة السمعية البصرية . غير أن الصحافة المكتوبة لن تصمد إلا إذا

تمكنت ، بفضل عمقها وفطنتها وحكمتها وطول خبرتها ، من تقديم شيء آخر غير «العابر» الذى يقدمه التليفزيون . إن على الصحفى فى عالم الغد أن يحقق هذا التوازن بين الصحافة المكتوبة والصحافة السمعية البصرية التى تتميز بالحيوية والسرعة .

وسوف يصبح رئيس التحرير بمعاونة سكرتارية التحرير عقل الصحيفة المفكر أكثر من أى وقت مضى . فبفضل الشاشة التليفزيونية التى أمامه سوف يتحكم فى أية لحظة بجميع عناصر الصحيفة التى يُجرى تجهيزها . وسوف يصبح الرئيس المتصرف أكثر مما هو عليه اليوم لأنه سوف يركز ويقرر بنفسه . بيد أنه لن يتحول إلى إنسان آلى لأنه سوف يكون فى حاجة إلى حاسة اتخاذ القرارات السريعة فى عصر لامكان للانتظار فيه ، هذه القرارات التى سوف تترتب عليها نتائج أخطر بكثير مما مضى .

كذلك سوف تبرز مشكلة عمال الصحافة . فإذا اختفت الطابعات الدوارة التقليدية ، وإذا اختفت آلات الجمع السطرى ، فإنه من البُدهى أن تبرز مشكلة إنسانية نتيجة لهذا التقدم لابد من إيجاد حل لها .

وقد عرضت عدة حلول منها تكليف عمال الصحافة بمهمة الجمع التصويرى التى يمكن فى الواقع أن يقوم بها المختزلون على الآلة الكاتبة . أما الحل الثانى فيقوم على عدم الاستغناء عن العمال الموجودين بالفعل ، على ألا يحل عامل جديد محل العامل الذى ترك الخدمة لسبب أو لآخر ،

وهكذا إلى أن تتم تصفية هذه الفئة من العمال .

* وهناك أيضاً مديرو المؤسسات صاحبة معدات الطباعة . ويتساءل المرء هنا : هل يمكن الإفلات من هذا التطور التكنولوجى ؟ . إن كل ما يمكن عمله هو تأجيله لا تلافيه . فلابد إذن من مواجهة النتائج على كافة المستويات ، وخاصة ما يتعلق منها بالتركيز ، فكل هذه الطرق تؤدى إليه .

إن هؤلاء المديرين سوف ينخفض عددهم شيئاً فشيئاً نتيجة لهذا التركيز . ولن نذكر هنا كل عوامله ، ولكن لابد لنا من أن نشير إلى أن الميكنة الذاتية ، بما تتطلبه من نفقات تؤدى فى أغلب الأحيان إلى التركيز . وعليه فإن هؤلاء المديرين سوف يجدون أنفسهم على رأس مؤسسات غاية فى الضخامة . أما عددهم فسوف يتناقص نتيجة لهذا التركيز . وإزاء هذا الوضع الجديد يتحتم على كل العاملين فى الصحافة أن يدافعوا عن حريتها التى هى فى نفس الوقت حريتهم لأنها حرية المجتمع الذى يعيشون فيه .

لقد كانت حرية الصحافة قائمة دائماً وأساساً على الاستقلال فى خدمة حرية الإنسان والدفاع عنها . ولكن الشكل الخارجى لهذه الحرية تغير مع الزمن ، فعندما أعلنت الثورة الفرنسية الكبرى حقوق الإنسان ، كانت حرية الصحافة عنصراً من عناصر حرية الرأى . وكانت تتضمن حرية القول والكتابة . وقد طرحت مبدأ إصدار « وَرَقة » وتوزيعها ، إن لم

يكن فى الاستطاعة إصدار صحيفة . ولو أن حرية الصحافة اليوم لا تزال الحرية التى تقررت لها فى أواخر القرن الثامن عشر لكان أثرها قد اختفى أو كاد .

إن كل مواطن لا يستطيع اليوم أن ينشر رأيه فى الصحف . وبالأحرى فإنه لا يستطيع أن ينشئ صحيفة يعبر فيها عن هذا الرأى ، ذلك أن تأسيس جريدة أو مجلة يتطلب فى الوقت الحاضر رؤوس أموال لا تتناسب مع الموارد الفردية لأغلب الناس . وبهذا الشكل التقليدى أصبحت حرية الصحافة حرية مقصورة على هؤلاء الذين يعملون فى الصحف . وفى هذه الحدود أصبحت حرية الصحافة حرية الوصول إلى المصادر رأساً واختيار الأخبار دون تدخل السلطات العامة وتفسير الأخبار حسب ما يبدو للصحيفة أنه الصواب . ولكن فى مقابل هذه الحرية تكون الصحافة مسئولة أمام القراء عن تزويدهم بالأخبار الصحيحة ، كل الأخبار دون تفرقة بينها . فالنزاهة والتجرد أصبحا واجباً ملزماً فى عصر الاحتكارات الصحفية ، إن أردنا أن نسمى الأشياء بأسمائها . ولما كانت لا توجد لدى أغلبية القراء الإمكانية المادية التى تساعدهم على التحقق من صحة الأخبار بالمقارنة بين ما ينشر فى الصحف المختلفة يوميًّا أصبح لزاماً على صحافة اليوم أن تعلم المواطنين بموضوعية . لقد أصبحت حرية الصحافة حقاً ووظيفة . فهى تكفل للصحف الحصول على الأخبار بكافة الطرق المشروعة . وهى فى نفس الوقت تلزم هذه الصحف بأن

تقدم للقراء كل الأخبار بعد التأكد من صحتها وتفسيرها والتعليق عليها دون تحيز لفكرة أو تعصب لرأى .

إن ما يهمنا هنا هو حرية الصحافة المكتوبة . أما حرية الصحافة السمعية البصرية فمحدودة ، هذا إن سلمنا جدلا بوجودها . وأن احتمالات الاكتشافات الإلكترونية الحديثة التى سوف تطور صناعة الصحافة المكتوبة سوف تخضع هذه الصحافة للوسائل السلكية واللاسلكية التابعة للدولة .

وهكذا يجب التفكير فى حرية الغد على أساس أنها حرية ينبغى أن تبقى على الرغم من حدود إستخدام الوسائل السلكية واللاسلكية . ولسوف تكون هذه الحرية حرية العقل ، حرية احتيار الرسالة الإخبارية وحرية مضمونها وتفسيراتها وحرية تكوين هيئات التحرير .

وإذا كان ليس فى الوسع الحيلولة دون تكوّن السلاسل الصحفية ، فلابد من المحافظة على تعدد الصحف . فالتوحيد يحطم عناصر الديمقراطية مهما بلغ حيادها . إن المؤسسة الصحفية ليست مؤسسة اقتصادية عادية . ولا يمكن أن ندعها تخضع لكل القوانين الاقتصادية لأنها هى التى تدافع عن الفرد وعن المجتمع وعن إنسانية الإنسان . إنها مؤسسة فى خدمة الفكر لا فى خدمة الخبر فحسب .لذا كان عليها أن تستمد من نبل هذه الرسالة التى تضطلع بها ، قوة تتيح لها الإفلات من القواعد العادية المفروضة على سائر المؤسسات الإقتصادية .

فبهذه الوسيلة فقط يمكن للصحافة المكتوبة أن تتغلب على المشكلة الأولى التى تواجهها ، ألا وهى مشكلة التقدم التكنولوجى وآثاره على اقتصاديات الصحافة وحريتها .

أما المشكلة الخطيرة الثانية التى تعترض طريق الصحافة المكتوبة فهى منافسة الإذاعة والتليفزيون لها . هذه المنافسة التى أخذت تشكل خطراً حقيقيًّا عليها ، خاصة فى البلاد النامية . إن معركة البقاء سوف تكون ضارية ، ذلك لأن الصحافة تعوزها حرارة الصوت البشرى المقنعة والصورة المتحركة ، فقدرتها الاتصالية أضعف إلى حد ما من قدرة منافسيها .

وقد أدركت بعض الصحف الكبرى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الدور الجديد الذى يجب أن تلعبه الصحافة المطبوعة ، بعد أن ظهرت أهمية الصحافة المسموعة (الراديو) أثناء الحرب ، حين قامت بنشر الأخبار والآراء خلف خطوط الأعداء ، وبعد انتشار التليفزيون فى الخمسينيات والستينيات فإن نقل الأصوات والصور عبر المسافات الطويلة هو وسيلة تعبير أقوى ألف مرة من الكتابة التى كان لها فضل وضع أسس الحضارات القديمة ، وكانت شعلتها المضيئة ، وأقوى كذلك من المطبعة التى وضعت أسس الحضارة التى نعيش فيها .

وهذه الأداة الجديدة للنشر والفريدة فى نوعها – أى الإذاعة السمعية البصرية – بتقديمها المعرفة والإعلام للجماهير ، قد غيرت

حضارتنا جذرياً وأسهمت فى تقريب الشعوب بعضها من بعض . ويمكن اليوم أن نقول إن الناس يعرفون الأحداث باستماعهم إلى نشرة الأخبار المذاعة أكثر من قراءتهم للصحيفة المطبوعة ، مما حمل بعض وكالات الأنباء على توزيع خدمتين متميزتين : خدمة عامة ، وهى الخدمة الموجهة للصحف ، وخدمة خاصة قوامها انتخاب الأخبار للراديو ، وهى عبارة عن ملخص للأخبار التى سبقت إذاعتها وأخبار آخر لحظة والأخبار المحلية .

فمنذ ثلاثين سنة أو يزيد ، حين كان الناس يتوقعون حدثاً هامًّا أو حين كان يقع هذا الحدث ، كانوا يخرجون من بيوتهم ليستطلعوا الأمر فى ملاحق الصحف ، أما اليوم فإنهم يسرعون بالعودة إلى بيوتهم ليستمعوا إليه من الراديو أو يشاهدوه على الشاشة الصغيرة . والآن أصبحت الصحف فى عدد كبير من البلاد مكملة لما يذاع من الأخبار على الجماهير بوساطة هاتين الوسيلتين الإعلاميتين الجديدتين نسبياًّ . وغاية ما يرجى أن يحتفظ الجمهور بعادة استخدام هذا المكمل .

إن جميع محطات الراديو فى العالم تذيع اليوم عدة نشرات إخبارية خلال الأربع والعشرين ساعة ، بل إنها تقطع برامجها أحياناً لتقدم أخباراً هامة ، كما تنقل للمستمع مباشرة التحقيق الإذاعى للأحداث الهامة وتتلو عليه الرسائل الخارجية . وتتابع خطوة بخطوة تطورات الأحداث . وهكذا نجد أن نشرة الأخبار قد وطدت أقدامها فى دائرة الإعلام

الحديث ، هذه الدائرة الجديدة الواسعة . وهى تقوم بدور كبير مقصور عليها وحدها دون غيرها من وسائل الإعلام . وهذا الدور يقتضى منها أن تقدم إعلاماً مستمرًّا موجزاً وسريعاً وكاملا ، فى حين تقدم الصحيفة المطبوعة الأحداث مفصلة وتعلق عليها وتقومها وتوضحها إن كانت فى حاجة إلى توضيح وتربطها بعضها ببعض .

فالإذاعة تنشر الخبر قبل الصحف ، ولكن الصحف تستطيع – وهذا هو دورها الرئيسى اليوم – أن تفسر هذا الخبر وتعلق عليه ، بل أن تحيله إلى تقرير أو تحقيق صحفى مفصل يرضى فضول القارئ الذى استمع إلى الخبر ويريد أن يعرف عنه المزيد من المعلومات . إن أول ما يبحث عنه القارئ فى جريدته هو الحدث الذى يعرفه ، فإذا شاهدنا حادثاً ما أو سمعناه فى الراديو ، فإننا نبحث فى الصحيفة عن حكايته أو خبره ، فقد ارتفع توزيع الصحف اليومية إلى الضعف غداة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وطبعت جريدة (الموند) الفرنسية غداة وفاة الجنرال ديجول ٨٠١٠٠٠ نسخة بدلا من ٤٨٩,٧٠٠ فى اليوم السابق ، وطبعت جريدة (فرانس سوار) الشعبية مليونى نسخة بدلا من ١,٣٨٠,٠٠٠ فى اليوم السابق

إن القارئ ينتظر من جريدته أن تجيب عن السؤال «لماذا» الذى كان وقفاً على المجلات الأسبوعية والشهرية إلى وقت قريب . إن وظيفة الصحافة المطبوعة – كما يقول عالم الاجتماع الكندى الشهير

ماكلوهان – هى كشف النقاب عما خفى من الأمور . ويتفق كارفر والبورت وكانتريل على أن الوظائف العقلية فى التصرف والتذكر والإيحاء تستثار بفعالية أكبر عند الاستماع ، فى حين أن القراءة تثير الاتجاه النقدى والتمييزى عند الناس .

كذلك يرى جانب من رجال الصحافة فى البلاد الصناعية المتقدمة أنه نتيجة لسعة انتشار الراديو والتليفزيون وتعدد النشرات الإخبارية طوال الأربع والعشرين ساعة ، فقد الخبر المثير طعمه ، هذا الخبر الذى يختار له عادة « مانسيت » أى عنوان يمتد بعرض الصفحة ولا يضيف جديداً على ما جاء فى نشرة البارحة التى خرجت من محطة الإذاعة وعرفها الناس جميعاً ، فزال بذلك عنصر المفاجأة أو الإثارة الذى كانت تلجأ إليه الصحافة المطبوعة لتزيد من توزيعها . إن مدرسة هيرست وبوليتزر الصحفية التى ظهرت فى الولايات المتحدة فى الربع الأخير من القرن الماضى والتى امتد تأثيرها إلى أورربا وعرفتها مصر قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية والتى تعرف أيضاً بالصحافة الصفراء أو صحافة الإثارة . لم يعد لها مكان فى عالم الراديو والتليفزيون .

إن الشكل والمضمون الجديدين اللذين تطورت إليهما بعض الصحف وسوف تتطور إليهما الصحافة المطبوعة كلها ، إن عاجلا أو آجلا ، قد ظهرا واضحين على سمات بعض صحف البلاد المتقدمة ، فقد اختفت العناوين العريضة من هذه الصحف وحلت التحقيقات الجادة فيها

والموضوعات الصحفية المدروسة محل الأخبار المكتوبة على عجل وبأسلوب الهرم المقلوب أو المعكوس الذى لم يعد ثمة داع له فى الظروف الجديدة التى تحياها الصحافة . وخشى الصحفيون «التقليديون» على هذه الصحف «الجريئة» من أن تبور ، ولكن ارتفاع توزيعها وقوة تأثيرها على الرأى العام المحلى والدولى طمأن هؤلاء الوجلين المتشائمين وأقنعهم أو على الأقل أقنع أغلبهم بأن الصحافة يجب أن تقدم شيئاً يختلف عما تقدمه وسائل الإعلام الجديدة ، يجب أن تقدم شيئاً دسماً يتناسب وهيبة الكلمة المطبوعة والدور الاجتماعى الذى تقوم به فى سبيل تكوين المواطن الصالح .

وإن الدراسات الميدانية التى أجريت بمناسبة إضراب صحف نيويورك اليومية فى ديسمبر (كانون الأول) **١٩٦٣** لمدة تزيد على ثلاثة شهور بينت عدم إمكانية الاستغناء عن الصحافة المكتوبة أو إحلال وسيلة إعلامية أخرى محلها . وقد أشرف على هذه الدراسات الأستاذ ديختر من جامعة كولومبيا .

ففى أى بلد متحضر يملك كل بيت فيه جهازاً تليفيزيونياً أو أكثر يعلن ٧٦,٤٪ من المفحوصين أن الصحف تنقصهم . وإذا أكد ٨٣٪ من الأشخاص الذين تم سؤالهم فى أول الإضراب أنهم يكتفون بالأخبار التى يقدمها الراديو والتليفزيون ، فإن هذه النسبة هبطت إلى ١٨٪ فى نهاية الإضراب . كما صرح عدد كبير من المفحوصين بأنهم «لا يستطيعون

العيش بلا صحف.. فالذى يعيش بلا صحف كالذى يمشى بلا حذاء» .

وعلى أى حال فإنه من الصعب تقدير أثر الراديو والتليفزيون على حجم توزيع الصحف . غير أنه من المؤكد أن توزيع الصحف فى الولايات المتحدة قد ارتفع خلال السنوات الأخيرة . ولكن ليس وفقاً لنسبة زيادة عدد السكان . وفى دراسة أجراها لاوتون على ولاية أوكلاهوما ظهر أن مشاهدى التليفزيون فى مجموعهم يقرءون الصحف أكثر من غيرهم من الناس ، ولكنه وجد أن الأكثر مشاهدة للتليفزيون أقلهم قراءة للصحف . ويفسر لاوتون هذه الظاهرة بأن أكثر قراء الصحف هم أكثر الناس ثقافة . وحين يقتنون جهازاً للتليفزيون يكونون أقل انشغالا به عن سواهم من الناس .

أما فى إنجلترا فقد ظهر أن صحف الخبر الكبرى فقدت على وجه العموم جانباً من قرائها منذ انتشار التليفزيون . ولكن هذا الهبوط فى عدد النسخ المباعة لم يمس الصحف الجادة التى يقبل عليها المثقفون من القراء . وقد أجرت هيئة الإذاعة والتليفزيون الفرنسية استقصاء ظهر فيه أن ١٧٪ من مشاهدى التليفزيون يكملون أخبار الجريدة التليفزيونية بنشرة الأخبار المذاعة بالراديو ، فى حين أن ٤٨٪ منهم يكملونها بقراءة الصحف .

وإذا انتقلنا إلى المجلات وجدنا توزيعها فى زيادة مستمرة فى الولايات

المتحدة على الرغم من انتشار التليفزيون. ولكن الجدير بالملاحظة أنه كلما ارتفع المستوى الثقافى للمجلة زاد عدد قرائها . وقد تبين أن هذا النوع من المجلات قد تضاعف عدد نسخه المطبوعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى حين لم تستطع المجلات ذات المستوى المتوسط أو دون المتوسط أن تحتفظ بعدد قرائها . ويلاحظ بوجارت أن نسبة زيادة توزيع الصحف النسائية أقل من نسبة هذه الزيادة فى الصحف الأخرى ، ويعلل ذلك بأن المرأة أشد تعلقاً بالتليفزيون من الرجل، وقد لوحظ أن المجلات المصورة فى بريطانيا قد هبط توزيعها منذ ظهور التليفزيون فيما عدا الصحف النسائية التى يزداد انتشارها يوماً بعد يوم . بعكس ما هو ملاحظ فى الولايات المتحدة . أما فى فرنسا فقد استطاعت الصحف الأسبوعية المصورة أن تحتفظ بمكانتها ، بل إن عدد قرائها فى زيادة مستمرة على الرغم من منافسة التليفزيون لها .

فالصحيفة تؤدى مجموعة كاملة من الوظائف ، فهى مصدر إخبارى ووسيلة من وسائل الهروب من الواقع وأداة من أدوات الهيبة والاعتبار لأنها تتيح للإنسان أن يتألق فى الأحاديث والمناقشات ، وهى وسيلة للاتصال الاجتماعى بالنسبة للأشخاص المنعزلين أو المنفردين .

إن عدداً كبيراً من الناس يرى أن الصحافة المكتوبة أكثر حيوية من وسائل الاتصال الأخرى . وأن اختفاء الصحف المؤقت من مدينة بسبب إضراب العمال أو عطل ميكانيكى طارئ يؤدى إلى اضطراب سير الامور

فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وبدون الصحيفة يشعر الإنسان بأنه وحيد فى مدينة لا صديق له فيها .

إن للكلمة المطبوعة قوة أثبت بكثير من قوة الكلمة المسموعة أو الصورة ، ويستطيع القراء أن يرجعوا إليها كلما أرادوا ذلك . وأن التقارير الإخبارية المنشورة فى الصحيفة يمكن قصها وحفظها فى ملف خاص ليعود إليها الباحثون فى أى وقت يشاءون . إن هذا الواقع يزيد المخبر الصحفى شعوراً بأنه يكتب للتاريخ وأنه يسهم فى تثبيت وضع الصحيفة باعتبارها مؤسسة مستقرة ومستمرة .

الكتاب القادم :

يوميات طبيب فى الأرياف — **د . دمرداش أحمد**

رقم الإيداع	١٩٧٧/٥١٦٧
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ - ٢٤٧ - ١٠٧ - ٨

١٤٨/٧٧/ق

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)